

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الجلسة العامة ٥٣

الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الأونرابل منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس وزراء جزر سليمان.

اصطحب دولة الأونرابل منسه سوغافاري، رئيس

وزراء جزر سليمان، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن

أرحب بدولة الأونرابل منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر

سليمان وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سوغافاري (جزر سليمان) (تكلم

بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن خالص تحاتي وتهاني

حكومتي وشعب جزر سليمان على انتخابكم، سيدي،

رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وكما

تعلمون، تحتفظ جمهورية كوريا وجزر سليمان بعلاقات ودية وطيبة جدا. ولهذا، يسعد وفد بلادي أن يراكم ترأسون هذه الجمعية. وأعرب عن امتناننا أيضا لسلفكم، السيد هاري هولكيري، للأسلوب القدير الذي أدار به أعمال الدورة السابقة. وأهنئ أيضا الأمين العام، السيد كوفي عنان، على إعادة تعيينه عن جدارة لفترة أخرى في منصبه. وعلى منحه - والأمم المتحدة - جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١.

إن الهجمة الإرهابية المريعة على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر كانت هجمة على الإنسانية. وما شهدناه في ذلك اليوم لم يكن متصورا. وقد جلب الألم والخسائر على نطاق لا يمكن تخيله. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر له. وقد زرت موقع الهجمة هذا الصباح لأعرب عن احترامي لآلاف الأبرياء الذين دفنوا هناك ولأؤكد من جديد تضامن جزر سليمان مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها.

والإرهاب ظاهرة بغیضة يجب استئصالها. ويجب

محاكمة من يرتكبون هذا العمل البغيض من أفراد ومنظمات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والأزمة فيما بين الأعراق، التي عانت منها جزر سليمان بين عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠٠، وآثارها المدمرة على البلد تنبها إلى أن السلام والتنمية يرتبطان ببعضهما ارتباطا أصيلا. فلا يمكن تحقيق أحدهما إذا أخفق الآخر. وفي معظم الحالات، بما فيها حالتنا، تكون الأولوية للسلام، حيث أنه لا يمكن إعادة البناء حيث لا يسود الأمن أو الاستقرار. وقد عملت حكومتي بحزم على إحضار الفصائل المتحاربة إلى المائدة. وتوجت جهودنا بالتوقيع على اتفاق تاونزفيل للسلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وعلى اتفاق ماراو للسلام في تاريخ سابق من هذا العام.

وأدى اتفاق تاونزفيل إلى وقف الصراع. ومع ذلك، يجري التقدم ببطء في تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بترع السلاح. ولما كان هناك عدد كبير من الأسلحة القوية لم يجر تسليمه بعد، فإن عملية السلام لا تزال هشة. وقد بدأ استعراض الاتفاق مؤخرا. إلا أنه علق مؤقتا ونحن واثقون من أن عملية الاستعراض ستستأنف قريبا لكي توطد إيجابيا عملية السلام الجارية.

وعند هذا المنعطف، أود أن أعترف بما أسهم به شركاؤنا في التنمية في عملية السلام، وبخاصة حكومات جمهورية الصين في تايوان وأستراليا ونيوزيلندا وبلدان الاتحاد الأوروبي. وتعرب حكومتي عن امتنانها كذلك للمؤسسات المجتمع المدني، بما فيها الكنائس والمنظمات غير الحكومية، لجهودها، وبخاصة في ذروة الأزمة.

ولا يزال التحدي قائما. ومهمة إعادة بناء البلد وكفالة السلم الدائم مهمة شاقة نظرا لتدمير الاقتصاد ودقة عملية السلام. وتتطلب هذه المهمة الصبر والتعاون والالتزام من جميع سكان جزر سليمان. وقد اعتمدت حكومتي خطة وبرنامج عمل للسلام الوطني يستهدفان معالجة الأسباب الكامنة للصراع من خلال إجراء حوار ومناقشة مفيدتين

وبالمثل، فإن الدول التي ترعى الأنشطة الإرهابية أو توفر لها مأوى آمنا يجب أن تضطلع بدورها الكامل في استئصال هذا الخطر.

ولا بد لمناهضة الإرهاب الدولي من استهداف حلول بعيدة المدى بدلا من أن تكون مجرد رد فعل. والتعاون الدولي الفعال أمر حاسم بالنسبة لتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي بحيث لا تكون هناك نقاط ضعف يمكن للإرهابيين استغلالها للشروع في عملياتهم الإجرامية. وتتخذ جزر سليمان خطوات صوب التصديق على مختلف الاتفاقيات الدولية المناهضة للإرهاب. وبلدان مثل بلدي تحتاج إلى دعم تقني في إنفاذ القانون والرقابة وتشاطر المعلومات لكي تنفذ هذه الصكوك تنفيذا فعالا. وفي هذا الصدد، أرحب بما عرضه الرئيس بوش من مساعدة البلدان التي تحتاج إلى مساعدة في تعزيز وتنفيذ استراتيجيات مناهضة الإرهاب.

وحيث أن مناهضة الإرهاب مسألة ملحة، فيجب ألا تستخف الأمم المتحدة بالحاجة المستمرة إلى معالجة القضايا العالمية الأخرى التي تهدد الأمن البشري أيضا. فالفقر الدائم والتخلف وتدهور البيئة والصراعات الداخلية والحروب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والانتشار المهلك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتهاكات حقوق الإنسان، كلها مشاكل عالمية معقدة لا تزال تتطلب استجابات عالمية متضافرة.

وإن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل جزر سليمان، لا يمكنها أن تتغلب على هذه المشاكل الجسيمة، نظرا لمواردها وقدراتها المحدودة. والأمن بعد انتهاء الحرب الباردة يتضمن الآن بكل حق أبعادا بشرية وبيئية واقتصادية وسياسية.

عالم آخذ في العولمة ينبغي أن تساعد سياسات الشركاء في جميع القطاعات فعليا بما في ذلك التجارة والاستثمار والنظم المالية والبيئة - على النهوض بالتنمية للأشد فقرا. وعدم تحقيق ذلك إلى أن يجعل من المتعذر تحقيق هدف الوصول إلى التنمية المستدامة وإدارة العولمة على النحو الذي ينظم فوائدها للجميع.

وبنفس الروح أدعو الشركاء في التنمية إلى النظر في اتخاذ تدابير أكثر عملية وواقعية للتصدي لعبء الديون الباهظ الذي ما برحت البلدان الفقيرة تتحمله. ويتعين على الشركاء في التنمية أن يواصلوا النظر بشكل إيجابي في اتخاذ تدابير من قبيل شطب الديون، لأنه حتى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرات نادي باريس التي تهدف لمعالجة مشكلات البلدان المثقلة بالديون والبلدان النامية الفقيرة أصبحت ثقيلة وبطيئة.

ويتيح المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي سيعقد في المكسيك في آذار/مارس المقبل، فرصة فريدة لتحقيق توافق الآراء بشأن كيفية تعبئة موارد جديدة وإضافية للتنمية. وتتطلع جزر سليمان إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر.

وما زال برنامج القرن ٢١ يشكل المخطط الأساسي لإدارة بيئة الأرض والتنمية المستدامة لمواردها. وينبغي أن يتوصل مؤتمر قمة الأرض المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ في السنة المقبلة، بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر ريو، إلى توافق في الآراء بشأن السبل والوسائل الكفيلة بضمان تنفيذ برنامج القرن ٢١ وما تلاه من برامج دولية، بما في ذلك برنامج عمل بربادوس للدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق واسع وفعال.

وما زال المحيط وعطاياه المورد الرئيسي لجزر سليمان. وتتضمن أولوياتنا المتعلقة بالمحيط إدارة مستدامة لمصائد الأسماك، وحماية المستوطنات وتجنب التلوث البحري.

وعن طريق تشجيع نهج يتطلب مشاركة أكبر في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية في البلد. والحكم الذي أصدرته مؤخرا سلطتنا القضائية بتأكيد الشرعية الدستورية لحكومتنا يمنحنا تصميما إضافيا على تنفيذ الخطة وبرنامج العمل السالفي الذكر. وفي هذا الصدد، فإن التفهم والتأييد اللذين يبديهما المجتمع الدولي، وبخاصة شركاؤنا في التنمية يكتسبان أهمية كبيرة.

وينبغي للتعاون الإنمائي أن يخفض قابلية المجتمعات للتعرض للصراعات العنيفة. وينبغي أن تتجاوز المعونة الاحتياجات الإنسانية العاجلة بل يجب أن ترتبط بمبادرات بناء السلام حتى يصبح السلام مستداما. ومن ثم يمكن للمساعدة الإنمائية أن تكون وسيلة لاتقاء الصراع وأداة لبناء السلام.

وثمة ضرورة واضحة للتصدي للفقر والإجحاف الموجودين في بلداننا. ولكن هناك أيضا اهتمام مشترك لا يمكن إنكاره بالقيام بذلك، نظرا لأن كثيرا من المشاكل الحالية - ولا سيما في أقل البلدان نموا - تكمن جذورها في التخلف والفقر. ولذلك فإن تنفيذ النتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في الوقت المناسب يعد مسألة حتمية. ونحن ندرك تماما أن المسؤولية الأساسية عن تطبيق الإصلاحات الضرورية من أجل تخفيف وطأة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي يقع على عاتق أقل البلدان نموا. وما برح التعليم وتطوير الهياكل الأساسية وتحسين الخدمات الصحية الأساسية مسائل لها الأولوية لدى جزر سليمان.

ومما لا شك فيه أن الاستثمار في موارد المساعدة الإنمائية الخارجية من أجل دعم جهودنا يمكن أن يعجل بالتنمية. وينبغي أن تصبح البلدان والوكالات المانحة أكثر ميلا نحو ضمان ألا تعطي بيد وأن تأخذ باليد الأخرى. وفي

وفي إحدى المفارقات المريبة حقاً لعصرنا، تُستبعد تايوان الحرة الديمقراطية، وطن ٢٣ مليون نسمة والبلد المحب للسلام، لا من الأمم المتحدة وحدها وجميع وكالاتها، وإنما تستبعد أيضاً من كل منظمة حكومية دولية أخرى في العالم تقريباً. وعلى الرغم من أن جمهورية الصين في تايوان تلتزم طواعية بالمعايير والمقاييس والالتزامات الدولية، فإنها غير قادرة على أن تتمتع بذات الامتيازات الطبيعية المعتادة والمعاملة التي يعامل بها الآخرون. وهذا وضع ظالم وغير مبرر ببساطة. وقد آن الأوان لإعادة النظر في استبعاد جمهورية الصين في تايوان من الأمم المتحدة. وقد كانت جمهورية الصين الشعبية عضو مؤسس للمنظمة. وهي نموذج للنجاح الاقتصادي وللسياسات الديمقراطية. وما برحت تايوان تتشاطر خبراتها الإنمائية مع المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً عندما تتاح لها الفرصة، ومساعدتها المستمرة التي تقدمها أثناء الأزمات الإنسانية جديدة أيضاً بالثناء.

وتناشد جزر سليمان من أجل تمثيل تايوان ومشاركتها في منظومة الأمم المتحدة على أساس مبادئ العدل والكرامة وحق شعب تايوان في أن يُسمع ويُمثل في الساحة الدولية وأن يُمكن من التمتع بذات المزايا التي يتمتع بها بقيتنا. وتعتقد حكومتي اعتقاداً راسخاً أن عضوية تايوان في الأمم المتحدة ستعمل على تيسير الحوار السلمي بين شطري الصين على نحو فعال وتوفير أساساً صلباً للمصالحة النهائية بينهما. والحوار هو السبيل الوحيدة لتسوية الخلافات، وينبغي أن يكون التكافؤ والاحترام المتبادل الأساس الذي يمكن لكل من الطرفين بناء الثقة عليه. والأمم المتحدة هي أفضل محفل لرعاية هذه الثقة. إن قضية عضوية تايوان تتسق مع مبدأ العالمية الذي تعتنقه الأمم المتحدة. ولكن لا بد من الاعتراف قبل كل شيء بأن جمهورية الصين في تايوان ملتزمة تماماً بتنفيذ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويعتمد نجاح التخطيط الوطني بالنسبة لنا إلى حد كبير على استمرار البيئة البحرية في حالة صحية جيدة.

وينبغي للمجتمع الدولي تفهم الظروف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية تماماً ونحن نسعى جاهدين لمعالجة التهديدات الخطيرة التي تنطوي عليها الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وسيظل بروتوكول كيوتو خطوة أولى هامة على طريق كفاءة العمل العالمي الفعال من أجل مكافحة تغير المناخ. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبني الآن على النتائج التي أسفرت عنها الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبذل مزيد من الجهد في سبيل تسوية جميع المشاكل المتعلقة المتفاوض عليها.

وعلينا أن نتذكر الرؤيا التي خلفتها الأمم المتحدة، ضمن غيرها، وهي أن لكل إنسان الحق في العيش في كرامة، والحصول على تغذية جيدة، وفي التعليم، وأن تتاح له فرص الرعاية الصحية الجيدة، وفرص العمل الكريم، وأن يحترم ويستشار، ويتمكن من تنمية مواهبه وقدرته الخلاقة. والتحدي الذي يواجهنا هو تعزيز الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية حتى تسعى بفعالية أكبر نحو تحقيق هذه الرؤيا. وما زالت جزر سليمان ملتزمة بمبادرات إصلاح مجلس الأمن.

وينبغي أن تواصل هذه الدورة أيضاً بذل الجهود لكي يصبح عمل الجمعية العامة أكثر كفاءة وفعالية. وعلاوة على ذلك، فإن المناقشات المعنية بإصلاح مجلس الأمن قد استغرقت زمناً طويلاً دون إحراز تقدم جوهري. والمطلوب إبداء قدر أعظم من المرونة حتى يمكن الانتهاء من هذه العملية. وهدفنا هو جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية.

إلى الرئيس بمناسبة انتخابه رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أؤكد له استعداد وفدنا للتعاون الكامل معه وأن أرحو له أيضاً، باسم وفد قيرغيزستان، التوفيق في الاضطلاع بواجباته.

ويود وفدي أيضاً أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام، السيد كوفي عنان، على إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية وكذلك على فوزه، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، بجائزة نوبل للسلام هذا العام. ونرى أن هذه الجائزة أعطيت لهما عن جدارة.

وتجري أعمال هذه الدورة في فترة بالغة التعقيد للمجتمع الدولي. واليوم، من هذا المنبر الرفيع، أقدم باسم شعب قيرغيزستان أعظم تعازينا لشعب الولايات المتحدة وحكومتها فيما يتعلق بمحوادث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية هذا العام، التي كان لها ضحايا كثيرون.

وقد فرض الإرهاب تحدياً بالغ الخطورة على البشرية المتحضرة والديمقراطية والحرية برمتها. وفي هذا السياق فإن قيرغيزستان تدعم تماماً جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة الإرهاب، أولاً وقبل كل شيء ضمن إطار الأمم المتحدة، وتتخذ حكومتنا جميع التدابير الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد أيدنا منذ البداية الأولى وسنواصل تأييد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والبلدان الأخرى ضمن الائتلاف المناهض للإرهاب، ونرى أن العمليات العسكرية إجراءات لا مفر منها ولها ما يبررها.

وينبع موقفنا القائم على المبدأ فيما يتعلق بالإرهاب من وضع قيرغيزستان في مركز الصراع مع الإرهاب الدولي وفي مواجهة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، اللذين لا يهددان استقرار منطقة آسيا الوسطى وأمنها فحسب بل استقرار وأمن العالم المتحضر بأسره. وقد كان

وختاماً، سيذهب بلدي إلى صناديق الاقتراع في الشهر المقبل لانتخاب برلمان جديد، وستشكل حكومة جديدة بعد ذلك. وتبرهن هذه الانتخابات على التزامنا المستمر بالديمقراطية البرلمانية والدستورية. وهي انتخابات هامة للغاية، لأنها ستعهد بولاية جديدة للحكومة المقبلة لكي تواصل مسؤوليات ضمان حكم القانون المتزايدة الأهمية، وإعادة بناء الاقتصاد وتعزيز عملية السلام الحالية بصورة أكبر.

وهي مهام صعبة، ولكننا مصممون على كتابة صفحة جديدة في تاريخنا الفتي - صفحة جديدة من شأنها توفير الوئام العرقي والتعايش، والسلام الشامل والدائم، والرفاه الاقتصادي، وقبل كل شيء تخلق وترعى مستقبلاً أفضل وأملًا لأبنائنا وللأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس وزراء جزر سليمان على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب دولة السيد منسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان من المنصة.

خطاب يلقيه السيد أوسمونكون أبراموف، وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد أوسمونكون أبراموف وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بمعال السيد أوسمونكون أبراموف وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد إبراموف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى جميع التهاني التي وجهت

في أفغانستان. ونحن نعرب من جانبنا بصفة منتظمة عن استعدادنا للتعاون مع جميع البلدان المعنية على تسوية الصراع الأفغاني. ونرى أن الأمم المتحدة على وجه التحديد، بما لها من خبرة وقدرات وإمكانيات مؤسسية، هي التي ينبغي أن تؤدي دوراً رئيسياً في الجمع بين الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تقترح قيرغيزستان إنشاء لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة لإعادة السلام والاستقرار إلى ربوع أفغانستان، تكون بمثابة هيئة تنسيقية لجميع التدابير العملية الرامية لتحقيق هذه الغاية.

واليوم نود أن نشير إلى إحدى المبادرات المعروفة لرئيس قيرغيزستان، عسكر أكاييف، بعقد منتدى للحوار بشأن المسائل الأمنية بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ويبدو لنا أنه توجد الآن حاجة ماسة إلى حوار من هذا القبيل بين هاتين المنظميتين الرسميتين. وفي هذا الصدد، قامت قيرغيزستان بمبادرة بالغة الأهمية لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى وتقوية الجهود الشاملة لمكافحة الإرهاب، وذلك في بيشكيك، عاصمة قيرغيزستان يومي ١٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونعكف الآن على القيام بأعمال تحضيرية نشطة لهذا التدبير الهام، بالاشتراك مع أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي رأينا أن مشاركة الأمم المتحدة في ذلك الاجتماع ستيسر إيجاد حل موحد للتوصل إلى نهج مشتركة لمكافحة الإرهاب. وهذا من شأنه أن يشكل خطوة هامة في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على تجنب التهديد الذي يتعرض له الأمن في آسيا الوسطى، بطرق من بينها توسيع نطاق المساعدة المقدمة للبلدان في تلك المنطقة في مواجهة الخطر المتزايد. ومن البوادر المشجعة أن نلاحظ أن كثيراً من الدول، بما فيها الدول المشاركة في الائتلاف المناهض

بلدنا طيلة ثلاث سنوات يدافع عن نفسه ضد إغارات العصابات الإرهابية التي نجم عنها إزهاق أرواح أناس أبرياء تماماً. ولولا تصميمنا الراسخ على الوقوف في وجه الإرهاب وإحكام إغلاق حدودنا، لكانت زعزعة الاستقرار بشكل خطير في المنطقة برمتها شيئاً محتوماً. ولا نود التهويل من شأن دورنا، ولكننا نحن الذين منعنا الإرهابيين من عبور حدودنا ودخول البلدان الأخرى. كما أود أن أشير إلى أن قيرغيزستان قد أتاحت أيضاً أراضيها ومركبات النقل الضرورية لنقل المساعدات الإنسانية الدولية إلى أفغانستان على الطريق المؤدي من أوش إلى إشكاشيم وفيض آباد.

ومن المشاكل الخطيرة التي تواجهنا مشكلة اللاجئين الذين قدموا إلى إقليم جمهوريتنا من منطقة الصراع. وتستضيف قيرغيزستان بالفعل زهاء ٢٠٠٠ لاجئ أفغاني. ويمكن لأعدادهم أن تزيد بسرعة شديدة. وبمثل كل هذا مشكلة خطيرة للغاية، وسيطلب العشور على حل لها مساعدة نشطة من المنظمات الدولية ذات الصلة.

وقد رأينا جميعاً أفغانستان على مر الأعوام القليلة الماضية وهي تصبح ملاذاً آمناً لمختلف المنظمات الإرهابية الدولية. وبعد سقوط كابول بالأمس دخل الصراع الأفغاني مرحلة جديدة تماماً. علاوة على ذلك، فقد أصبح الآن من الأمور ذات الأهمية العاجلة أكثر من أي وقت مضى التصدي لمسألة إيجاد حل مقبول من الطرفين من أجل فضّ العقدة الأفغانية. وتنطلق قيرغيزستان عن فهم عميق لضرورة فض المواجهة العسكرية في أفغانستان على وجه السرعة، مع تكوين حكومة متعددة الأعراق ذات تمثيل عريض بعد ذلك في هذا البلد الذي طالت معاناته، تليها أولاً وقبل كل شيء مصالح وطموحات الشعب الأفغاني.

وفي هذا الصدد، ترحب قيرغيزستان بالأفكار والمقترحات البناءة التي ترمي إلى إحلال سلام طال انتظاره

إلى دراسة التجارب الدولية للتعرف على كيفية إعادة هيكلة ديوننا عن طريق التماس تخفيف ديوننا مقابل مبادرات إيكولوجية. ونرى أن هذا النهج يوفر لنا فرصة فريدة لتمويل المشاريع الوطنية، الإيكولوجية والبيئية، وبرامج الاستثمار الاقتصادي. ونود أيضاً أن نعرب عن الأمل في أن يولي الاهتمام الكافي، في المؤتمر الدولي المقبل لتمويل التنمية المزمع عقده في المكسيك، للمشاكل الخاصة التي تنفرد بها البلدان الجبلية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالمقرر الذي اتخذته الدول الأعضاء بإقامة احتفال افتتاحي رسمي للسنة الدولية للجبال، في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر من العام القادم. كما ننوه مع عظيم الارتياح بأن يشكك عاصمة قيرغيزستان، سترحب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بممثلين من جميع أنحاء العالم للمشاركة في مؤتمر قمة يشكك العالمي للجبال. وقد بدأنا نستعد بالفعل لهذا الحدث البالغ الأهمية الذي سينعقد أثناء السنة الدولية للجبال. ونود أن نعرب عن أملنا في أن يتمكن الأمين العام، السيد كوفي عنان، من المشاركة في مؤتمر القمة المذكور.

ختاماً، أود أن أعرب عن اقتناعنا العميق بأن جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجهود المجتمع الدولي بأسره تستهدف تنفيذ المثل والمبادئ المكرسة في إعلان الألفية وفي ميثاق الأمم المتحدة، وأن هذه الجهود ستفضي إلى انتصار السلام والحرية والديمقراطية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أوسمونكون إبراهيموف وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان من المنصة.

للإرهاب، تبدي اهتماماً خطيراً. مؤتمر بيشكيك الدولي لمكافحة الإرهاب.

وتعلق قيرغيزستان أهمية كبيرة على المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن عظيم تقديره لقرار الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة عقد مؤتمر قمة عالمي معني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا. ومن دواعي الاغتراب أن نلاحظ أن قيرغيزستان قد أسهمت إسهاماً ملموساً في الإعداد لمؤتمر قمة ريو + ١٠ المعني بمشاكل التنمية المستدامة، بعد أن نظمت بالاشتراك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة مؤتمراً إقليمياً للمائدة المستديرة في بيشكيك. وستجلى نتائج مؤتمر المائدة المستديرة في بيشكيك بالتأكيد في الوثائق الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ.

وكما نعرف جيداً، فقد أعلنت الأمم المتحدة العام القادم سنة دولية للجبال. وهذه بالتأكيد مبادرة هامة ومثمرة للغاية على الصعيد العالمي. ويحق لنا، نحن أعضاء وفد جمهورية قيرغيزستان أن نشعر بالفخر لأن رئيسنا أسكار أكاييف أخذ بزمام واحدة من أهم مبادرات السنة الدولية للجبال.

ومن الصحيح حقاً أن جبال العالم تمثل رمزا للمثل العليا للإنسانية، ولكنها أيضاً تمثل مشاكل إيكولوجية واقتصادية واجتماعية ذات صلة، للشعوب التي تعيش في تلك المناطق. والجبال الشائخة لا يليق بها أن تسبب هذه المشاكل لسكانها. وأنا اتفق تماماً مع السيدة بنيتا فيريرو-فالدنر، وزيرة خارجية النمسا، على أن السنة الدولية للجبال يجب أن تكون سنة لمبادرات جديدة لتبادل الخبرات وصياغة برامج جديدة للتعاون.

وقد دفعت حدة المشاكل الإيكولوجية في المناطق الجبلية وصلتها بالمشاكل الاقتصادية، المتخصصين في بلدنا

ومن دواعي الأسف أن يكون علينا، حتى ونحن نجتمع هنا لنصوغ معاً مستقبلاً مشتركاً، وبين جدران نفس القاعة التي أعلن فيها زعمائنا قبل ١٢ شهراً لا أكثر، عن حلول عالم جديد شجاع زاهر بالأمل والوعود، أن نرمي انتباهنا لأعمال إرهاب دولي ارتكبت غير بعيد عن هذا المكان الذي نجتمع فيه الآن.

ووفد بلادي يود أن يضيف صوته إلى أصوات المتكلمين الذين أدانوا، بأشد ما يمكن من عبارات، التفجيرات التي حدثت في نيويورك وواشنطن وتسببت في خسائر فادحة في الأرواح البشرية. وإثر علمنا بهذه الهجمات مباشرة، أصدرت حكومة بلادي بياناً أدانت فيه هذه الهجمات الإرهابية وأولئك الذين خططوا لها واقترفوها. والمطلوب من المجتمع الدولي الآن أن يضطلع بجهد موحد ومتضافر حتى يمحى إلى الأبد آفة الإرهاب الدولي من على وجه الأرض.

ونحن بحاجة، ضمن جملة أمور، إلى أن نؤكد من جديد على التزامنا بالتنفيذ الكامل لجميع الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ووفد بلادي على اقتناع بأن المجتمع الدولي يملك، جماعياً، الموارد اللازمة لكسب الحرب ضد الإرهاب. وهذا هو تحدي عصرنا.

أما التحدي الأكبر الآخر الذي يمثل خطراً غير عادي للبشرية فهو وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي ثبت بالوثائق ما له من أثر مدمر على مجتمعاتنا واقتصاداتنا، وبصفة خاصة في أفريقيا.

ووفقاً للتقديرات الأخيرة، فإنه من بين الـ ٣٦،١ ملايين شخص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم، يعيش ٢٥،٣ ملايين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن بين الـ ٥،٣ ملايين شخص الذين أصيبوا بالفيروس أثناء عام ٢٠٠٠، يعيش ٣،٨ ملايين في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل الفريق مومباتي س. ميرافهي، وزير خارجية بوتسوانا.

السيد ميرافهي (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدلي ببياني، أرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب عن تعازي وفدي القلبية لحكومي الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الدومينيكية ولأسر ضحايا حادث الطائرة المأساوي الذي وقع في نيويورك يوم الإثنين الماضي. وأثناء أوقات الحزن والأسى هذه، لا يسعنا إلا أن نعرب عن مواساتنا لمن فقدوا أحبائهم في هذا الحادث.

وبسعادة غامرة، أتوجه إلى رئيس الجمعية وإلى بلده، جمهورية كوريا، بأحرّ تهاني وفد بلادي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين. ونحن على ثقة بأن دورتنا، في ظل قيادته القديرة، ستكون دورة مثمرة للغاية. وبوسع الرئيس أن يطمئن إلى تعاون وفد بوتسوانا الكامل معه في اضطلاعهم بالمهمة النبيلة المعهودة إليه.

وأود أيضاً أن أحيي سلفه، السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا، على الطريقة الماهرة التي أدار بها مداولتنا أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، والتي تشهد على ثراء خبرته الدبلوماسية وكده في العمل.

ولأميننا العام، اسمحوا لي أن أعرب عن كامل تأييد وثقة وفد بلادي وهو يستهل فترة ولايته الثانية. كما نهنئه على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ ذات المكانة الرفيعة، التي منحت له مشاركة مع منظومة الأمم المتحدة. إن هذه المكافأة الخاصة ليست للأمين العام شخصياً فحسب، بل أيضاً للرجال والنساء المتفانين الكثيرين الذين يواصلون العمل دون كلل في منظومة الأمم المتحدة.

أو ما دون ذلك من التجارة العالمية في الماس. أما الماس المشروع الذي لا صلة له بالصراعات، مثل الماس الذي ينتج في بلادي فيستخدم لتوليد النمو والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومما يسرني أن أرى أن إسهام الماس غير المتصل بالصراعات في النمو الاقتصادي لبلدان مثل بلادي وبلدان أخرى في الجنوب الأفريقي يحظى بالتقدير.

ونحن من المشاركين النشطين في عملية كمبرلي التي تشارك فيها حكومات بلدان الجنوب الأفريقي المنتجة للماس، والحكومات الأخرى المهتمة بالموضوع، وصناعة الماس، ومنظمات المجتمع المدني في جهد مشترك لوضع مخطط لإصدار الشهادات يستهدف إخراج تلك النسبة المثوية الضئيلة من الماس الموجه للصراع من التجارة العالمية. ونريد بإخلاص أن نرى وضع نهاية للمعاناة التي لحقت بشعوب أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى.

ومما يدعو إلى الأسف أن بلدانا أخرى عديدة في قارتنا ما زالت تمزقها الحروب والصراعات. ونحن نشيد بجهود الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية من أجل تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على منع اندلاع الصراعات وصون السلم والاستقرار في القارة. إننا مقتنعون بأن التصميم الذي أبداه الكثيرون في أفريقيا على توطيد الديمقراطية سيحقق تقدما كبيرا صوب ضمان إرساء ظروف الأمن والاستقرار في كل أنحاء القارة. ويمثل إنشاء الاتحاد الأفريقي الذي سيشرع فيه في العام القادم في جمهورية جنوب أفريقيا أكثر تعبير إيجابي عن تضامن جديد يقوم على أساس سعي حثيث لتحقيق الأمن الاقتصادي الجماعي والشراكة السياسية، ودون التقليل من شأن الصعوبات التي ما زلنا نواجهها ونحن نسير بقارتنا صوب التكامل، فإننا نؤمن بإمانا عميقا بأن عهدا جديدا من الأمل قد بزغت تبشيره في قارتنا.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن بين الـ ٣,٠ ملايين شخص الذين ماتوا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٠، كان ٢,٤ ملايين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذه الإحصاءات تشكل صورة بالغة الكآبة لحالة هذا الوباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكما يدرك المندوبون بلا شك، فإن بلدي يعد من بين أكثر بلدان القارة تضررا بهذا الوباء. وما لم نوحّد قوانا للتصدي له فستظل مجتمعاتنا واقتصاداتنا تعاني من أثره المدمر. غير أن تمويل برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز غير كاف إلى حد فاضح، ولا بد من زيادته بغية تخفيف أثر هذه الآفة.

وواقع أن الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت على حتمية تكثيف العمل العالمي لمكافحة الوباء. وقد أتى الصندوق العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة في وقته المناسب تماما. وبالتالي، فإننا نأمل مخلصين في أن يستجيب مجتمع المانحين استجابة كافية للصندوق الاستثماري.

وأريد أن أشدد على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الكفاح. وجهودنا للوقاية من هذا المرض وعلاجه تحتاج من المجتمع الدولي أن يزيدها ويعززها بتدابير دعم ملموسة وموارد، إن كان لنا أن نوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن القضية الثالثة التي أود أن أبرزها هي قضية "الماس الموجه للصراع" مقابل "الماس لأغراض التنمية". وتأسف بوتسوانا لحقيقة أن موارد الماس في عدد من بلدان أفريقيا ينهبها المتمرّدون لشراء الأسلحة التي يستخدمونها مما يسبب معاناة بالغة لأناس أبرياء.

ومع ذلك، أريد أن أؤكد على حقيقة أن "الماس الموجه للصراعات" لا يشكل سوى أربعة في المائة

الإنجازات الرئيسية التي تمثل خطوة هامة إلى الأمام الاتفاق الذي تم بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة، الذي سيتم بمقتضاه تحويل الجبهة إلى حزب سياسي. ويتعين على هذه الجبهة الآن أن تحول وعودها إلى عمل، لأن هذا هو السبيل الوحيد الذي سيمكن المجتمع الدولي من أن يقدم الدعم المطلوب بشدة لإجراء الانتخابات الوطنية المتوخاة والتي ستضع الأساس اللازم لاستعادة السلام والاستقرار في سيراليون.

وهناك فرصة حقيقية سانحة الآن لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبعد سنوات طويلة من الصراع الدموي الذي أصاب شعب الكونغو بمعاناة ضخمة، شرع الأطراف الفاعلون السياسيون وغيرهم من أصحاب المصالح في حوار وطني يجب أن يؤدي إلى تحقيق السلام في ذلك البلد. وأود أن أبرز هنا حقيقة أنه سيكون مطلوباً أن يتحلى كل هؤلاء المعنيين بالتفاني والمثابرة حتى يمكن أن يكمل بالنجاح الحوار بين الكونغوليين. ولذلك نحث كل الأطراف الفاعلة على التأكد من تواصل عملية المفاوضات، لأن البديل عن ذلك سيكون الانزلاق مرة أخرى في حالة المعاناة والبؤس التي عاشها الكونغوليون لوقت طويل. وأود أيضاً أن أناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم والموارد الضرورية إلى مكتب الميسر، الرئيس السابق السير كيتوميلي ماسيري لتمكين عملية التيسير من إنجاح الحوار بين الكونغوليين.

وتتحرك عملية السلام في بوروندي في الاتجاه الصحيح بعد سنوات طويلة من الحرب المؤلمة. وقد أُناحت الصفقة التي توسط فيها الرئيس السابق مانديلا مخرجاً من حالة الجمود التي استمرت طويلاً. وتصميم الأطراف المعنيين على البقاء ملتزمين بعملية السلام هو السبيل الوحيد للمضي قدماً.

إن أهم مشروع تهتم به أفريقيا وقد كثر الحديث عنه في الأسابيع الأخيرة هو الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتخفيف حدة الفقر والنهوض بالسلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد. إن هذه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على عكس المبادرات الأخرى التي سبقتها، تحث البلدان الأفريقية بشدة على أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها من حيث أنها تبشر بتهيئة بيئة سياسية تضمن السلام، والأمن، والاستقرار، واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

وتبرز هذه المبادرة الحاجة إلى وضع إطار للسياسة العامة، بل وهياكل تنظيمية من شأنها أن تعزز الحكم في أفريقيا. ولا بد لي من القول بأن كل هذه الأهداف يمكن تحقيقها. ونحن، كقارة، ملتزمون بأن نقوم دون تحفظ مع حكوماتنا وشعوبنا بتعبئة الموارد المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف. ونرى أيضاً أن هذه المبادرة ستبشر بمفهوم جديد للتعاون التقني بين أفريقيا وشركائنا الإنمائيين، وأن الأمم المتحدة لها دور حاسم تضطلع به في تنفيذ تلك المبادرة.

ويلحق وفد بلادي أهمية كبرى على المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر أن ينعقد في المكسيك في ربيع عام ٢٠٠٢ وكذلك على القمة العالمية القادمة للتنمية المستدامة التي ستعقد في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وسيتيح لنا هذان المؤتمران فرصة لدراسة قضايا التنمية بطريقة كلية وعملية. ومن القضايا التي ستظهر بشكل بارز في مناقشات هذين المؤتمرين قضايا البيئة، والتجارة، وصنع السياسة المحلية، والتعاون الدولي، والشراكة مع مؤسسات بريتون وودز فضلاً عن القطاع الخاص.

وتتيح لنا التطورات الأخيرة في سيراليون بصيصاً من الأمل بأن السلامة ستعطي له فرصة في ذلك البلد. ومن

كوكبنا - أن يفهم حقيقة ما حدث، ويتساءل لماذا وكيف حدث. إن الإدانة العالمية للعقلية المتغطرسة والفاشية التي تصورت هذا الإرهاب ونفذته هي إدانة لها ما يبررها تماما. وكان التصميم الفوري على ضرورة معاقبة مقترفي تلك الأعمال والقضاء على قواعدهم أمرا ضروريا وحكيما. ولا يزال إدراك حقيقة أن هذه عملية طويلة ومعقدة أمرا واضحا.

وقد حاول العلماء والمحللون استكشاف وتفسير ذلك اليوم المرعب، وأسبابه وعواقبه. وهذه عملية ضرورية وهي، إذا تحلينا بالصبر، ستبدأ بمزيد من الأسئلة أكثر من الإجابات. وإن الاستماع سيقود لا محالة إلى الحوار، ليس في هذه السنة فحسب، ولكن في كل سنة. وإذا ما تحلينا بالأمانة، فإن هذا الحوار سيعكس حقيقة أنه على الرغم من أننا جميعا نرى بوضوح تام أنه كان هناك تغيير، فإننا لا نتفق على ماهية ذلك التغيير وكيف يؤثر على كل منا.

فهناك من يعتقدون أن العالم قد انطلق في طريق العولمة الاقتصادية وتطبيق الديمقراطية. وهناك من يصرون على أن طابع ومسار العلاقات الدولية قد تغير بصورة لا رجعة عنها - وأن النظام العالمي بالصورة التي كان موجودا عليها قد انهار. وقد يكون ذلك انطباعا أوليا لا مفر منه، وإن كان وهميا. وربما يبدو أن العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف قد أعيدت صياغتها بصورة أساسية وغير اختيارية.

بيد أن هذا التصور إذا أصبح أكثر من رد فعل أولي طبيعي - إذا نجح الإرهابيون في تخويفنا، وأجبرونا على اتخاذ إجراءات لا تحقق مصالحنا على الوجه الأفضل، وجعلونا نتخلى عن مبادئنا وبرامجنا - فإن الإرهابيين يكونون حينئذ قد نجحوا. وسيكونون قد شقوا طريقهم بالإرهاب لوضع البرامج وتحديد السياسات. ولكن مثلما أخذ سكان نيويورك

إننا ما زلنا نشعر بقلق لأن احتمالات إحلال السلام في أنغولا لا تزال بعيدة. ويتمحور المأزق الحالي حول استمرار الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) في ممارسة أعمال زعزعة الاستقرار والتخريب. ويتعين على يونيتا أن تفهم أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للأزمة في أنغولا. وبالتالي فإننا نود أن نناشد يونيتا أن تعيد النظر في موقفها وأن تختار طريق الحوار.

ويشعر وفد بلادي بقلق بالغ إزاء التصعيد الأخير للعنف في الشرق الأوسط. ويجدوننا أمل وطيد بأن تدرك حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية الحاجة الملحة إلى استئناف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق شامل للسلام. ومن الضروري التوصل إلى سلام دائم لهذه المشكلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام بلادي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إننا ملتزمون بالعمل مع الآخرين من أجل تقوية هذه المنظمة بغية التغلب على التحديات التي نواجهها جميعا كدول وشعوب في كل أنحاء المعمورة، فالأمم المتحدة هي أملنا الوحيد لبلوغ عالم يسوده الاستقرار والرخاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد فارتان أوسكاتيان وزير الشؤون الخارجية لأرمينيا.

السيد أوسكاتيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتهنئة الرئيس هان سوينغ - سو على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا واحترامنا للسيد هاري هولكيري للروح المهنية والتفاني اللذين أدار بهما أعمال الدورة السابقة.

ومنذ حدوث أعمال الإرهاب في ١١ أيلول/سبتمبر، يحاول كل منا - أفرادا وقادة مسؤولين عن مستقبل

فأقمتها. وما هو أسوأ أيضاً، أنها ربما تزداد سوءاً إذا ما أهملت وأُتيح لها أن تبقى كامنة بينما ينصب كل الاهتمام على الخطر المباشر. ففي تركيزنا على الكراهية التي يكنها الآلاف، لا نريد أن نصرف النظر عن شعور الملايين بالإحباط واحتياجهم، والكثيرون منهم يقفون على شفا الحرب.

ولذا حتى في الوقت الذي عرضت فيه أرمينيا التعاون بلا تحفظ مع الائتلاف العالمي ووقّعت على اتفاقيات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا المناهضة للإرهاب، وعرضت مساعدة عسكرية استراتيجية، لا نزال نصر على أن تعالج أيضاً القضايا الإنمائية الأساسية القصيرة والطويلة الأجل التي تواجهنا. ونحن قلقون بشأن استقرار منطقتنا، لأن الحريات الأساسية التي تمثل الصفات المميزة للمجتمع الحديث والتي تحد من احتمال الحلول الاجتماعية والسياسية العنيفة ليست مضمونة بصفة شاملة في جوارنا.

إن الأمن والسلم حول العالم يعتمدان على الاستقرار في كل منطقة. وإذا كنا ملتزمين بالسلم والأمن العالميين، يجب على كل واحد منا في منطقتنا تحمل المسؤولية عن معالجة القضايا العالقة في ضوء جديد، ومسترشدين بتفكير جديد. ويبقى على الزعماء أن يتخلوا عن نفعية السياسة الواقعية من أجل فعالية "السياسة العادلة". وليست هذه مسألة لم تذكر من قبل، ولكن لعل دعوتنا في هذه البيئة الجديدة للبحث، لا تقع على آذان صماء. ومنطقتنا تملك الثروة، والتقاليد، والفرص والروابط التي يمكن أن تجعلها تزدهر وتنمو.

وفيما يتعلق بإسهام أرمينيا في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة القوقاز، هناك مسألتان متداخلتان تؤثران على علاقاتنا مع اثنين من جيراننا. إحدهما عدم

على أنفسهم عهداً بالبقاء على ولائهم لمدينتهم ولأسلوب حياتهم، يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يظل مخلصاً لنظمه وتقاليد وجدول أعماله.

غير أن هذا لا يعني القول بأن الحياة قد عادت إلى طبيعتها، أو أنها يمكن أن تعود. إنما قطعاً لن تعود إلى التفكير بالصورة المألوفة. وإن نهج حلفائنا تجاه المشاكل وحقائق الواقع التي نواجهها بشكل جماعي يقتضي إعادة التفكير على نحو جذري وبإخلاص. والشعور بعدم الرضا، والظلم، والفقر وفقدان الأمل - وهي أمور لا تبرز للإرهاب ولكنها تستخدم لإكسابه الشرعية والقانونية وحمايته - يجب مواجهتها والقضاء عليها أيضاً. وهذه المشاكل العميقة يجب أن تحل محلها المساواة، والتعليم، والعدالة الاجتماعية، وحقوق المرأة والطفل، والحريات المدنية والديمقراطية.

وقد انضمت أرمينيا بسرعة إلى الكفاح العالمي للقضاء على شبكة الإرهاب لأن نجاح هذا المجهود مهم بالنسبة لنا مثلما هو مهم بالنسبة لقادة التحالف. ومع ذلك فإن أرمينيا ترجو أن نكون، في جهدنا وممارسة مسؤوليتنا في القضاء على العدو، حذرين بشأن تعريفاتنا وتصنيفاتنا. ومثلما أن ضمان التضامن بالغ الأهمية في المعركة الموحدة ضد شر الإرهاب، فإنه ينبغي عدم فهم اختلاف الآراء التفسيرية أو اختلاف الخطط باعتباره افتقاراً إلى التضامن.

ومثلما أن قادة الائتلاف يشعرون بالقلق إزاء آثار الإرهاب على بلدانهم، وشعوبهم، وأساليب حياتهم وقيمهم، فإن أرمينيا تشعر بالقلق بشأن الكيفية التي يؤثر بها مجيء هذا الإرهاب، والمعركة الطويلة ضده، على منطقتنا وبلدنا. وقد أضافت الحرب ضد الإرهاب بعداً آخر لجدول أعمال سياستنا الداخلية والخارجية، ولم تُضيق مساهمة تركيزها. والظروف الاقتصادية والسياسية التي تجعل منطقتنا متطيرة لا تزال قائمة. بل إن التحالفات والأولويات الجديدة

أما بالنسبة لعلاقتنا مع تركيا، في عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر هذا، حيث انتهت الحرب الباردة حقا ونهائيا، وحيث وجد الخصوم السابقون أسبابا لترك الإيديولوجية جانبا وإقامة الشراكات، فرما تدع تركيا جانبا الشروط المسبقة لمصلحة السلم الإقليمي والعالمي. وإن أرمينيا تود أن تكون لديها علاقات حسن جوار طبيعية مع تركيا، وتأمل أن تقيم تركيا علاقات دبلوماسية مع أرمينيا، وتفتح حدودها وتدخل في تعاون بناء.

ولكن لا بد من ذلك الأمر البديهي، إن ذكرى الإبادة الجماعية للأرمن لا يزال شبحها يحوم على علاقات تركيا مع أرمينيا ويعوقها. ومع ذلك، فإننا واثقون من أن هذا الموضوع يمكن أن يعالج بين الحكومتين، من خلال الحوار. وأحداث الشهرين الماضيين قد ذكرت الأرمن بأن الإنسان في الحقيقة قادر على فعل الشر بصورة هائلة ولا توصف، وأن العنف الذي يشمل أعدادا ضخمة من الناس ليس مسألة تنتمي إلى الماضي. ولكن إذا كنا نحن، ضحايا الإبادة الجماعية، غير مستعدين للسماح لماضينا المأساوي أن يحدد تصرفاتنا في المستقبل، فإنه يمكننا بثقة أن ندعو تركيا إلى أن تفعل نفس الشيء، وأن تنضم إلينا كشركاء متساوين في حوار بين شعبيينا.

وما من شك في أن الأمم المتحدة وفرت إطارا رئيسيا وجامعا لتهيئة الظروف التي تجعل الدول والشعوب تفضل السلم على الحرب. وينبغي للأمم المتحدة - بالعمل حيثما أمكن مع مختلف المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية - أن تحدد وتستخدم المزية والخصوصية النسبية لكل مؤسسة وكل بلد باعتباره مقاتلا محتملا، وباعتباره أداة محتملة في الحرب من أجل السلام أو حتى باعتباره ضحية محتملة.

وجود علاقات مع تركيا، في الجهة الغربية؛ والأخرى صراع ناغورني كاراباخ، الذي يؤثر على علاقتنا مع أذربيجان.

لقد ظل ممثلو حكومة بلدي، خلال السنوات العشر الماضية، يؤكدون، من على هذه المنصة، أن الحريات الأساسية للتفكير، والاعتقاد، والاقتناع، والأخلاق، والتقاليد، والقيم والثقافة تنطبق أيضا على رجال ونساء وأطفال ناغورني كاراباخ. وهذا أمر يقع في لب الصراع في ناغورني كاراباخ. وإصرار أذربيجان على اختراع الأرقام، وإعادة تعريف المصطلحات، واختلاق التاريخ وتشويش المناقشة، جزء من المشكلة، ولا يمثل البحث عن حل. وفي الرد على الاتهامات التي وجهها اليوم زميلي من أذربيجان فيما يتعلق بأرمينيا وناغورني كاراباخ، اسمحوا لي أن أقول التالي. إن ناغورني كاراباخ لم تكن مطلقا جزءا من أذربيجان المستقلة. وسواء اعتبرنا التاريخ أو الجغرافيا، وسواء اعتمدنا منظورا تاريخيا طويل الأجل أو واجهنا واقع الحقائق على الأرض، فإن رجال ونساء وأطفال ناغورني كاراباخ اكتسبوا الحق في أن يعيشوا باحترام على أراضيهم التاريخية. وقد ظلوا طوال عقود محرومين من ذلك الحق. واليوم، بعد عشر سنوات من تجدد انفجار الصراع، اكمل أطفال ناغورني كاراباخ المراحل المدرسية بأجمعها خالية من السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي.

وقد ظل تحقيق العدالة لأهل ناغورني كاراباخ في صميم سياسات أرمينيا وأعمالها، وليس لأننا نرى أن ذلك صحيح فحسب، ولكن أيضا لأننا نعتقد أنه لتحقيق السلام الدائم، والتعاون الاقتصادي والتطور السياسي، ينبغي لهذا الصراع أن يُحل بصورة منصفة وكاملة. ودعوات أذربيجان الجوفاء إلى إيجاد حل عسكري، التي تنشأ من التقييد بأفكار قديمة مبتذلة، بدلا من حقائق الواقع الجديد، ليست مقبولة بين الجيران الجادين بشأن السلام.

التفكير. فما من أحد منهما كان من ذوي الميول الحصرية، بل كلاهما من أنصار المشاركة للجميع، وهو ما يمكن أن نلاحظه من قدرتهما على الاستفادة من تقاليدهما ذات الجذور العميقة في معالجة التحديات التي تواجه مجتمعا العالمي. وبينما يمارس نايول الكاتب المضايقة بالسخرية والاستفزاز نجد عنان الدبلوماسي يتحدى ويهدئ. وكلاهما يفعّلان ذلك بكياسة ومن موقع القوة. وهما قادران على أن يكونا أكثر تطرفا في أقوالهما، ولكنهما لا يفعّلان ذلك.

الرسالة هنا هي إنه في عام الحوار بين الحضارات الحالي توجد وسائل ناجحة للجمع بين أفضل تقاليد العالم حتى في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحدي التقدم نحو العدالة والديمقراطية للجميع. إن نايول وعنّان لا يرفضان إخفاقات العالم، ولكنهما يطالباننا بمعالجة هذه الإخفاقات. وليس أفضل لنا، جماعيا، من الاقتداء بهما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد كوفي بانو، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية توغو.

السيد بانو (توغو) (تكلم بالفرنسية): إن التسارع المفاجئ للأحداث التي وقعت منذ الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، والتأثير المحتمل لهذه الأحداث على مستقبل البشرية، يؤكّدان في النهاية انطباعنا بأن عالمنا يشهد تطورات يمكن أن تفتح، من ناحية، باب الآمال في تحقيق السلم والاستقرار والتقدم، أو يمكنها، من ناحية أخرى، أن تعرّض هذه الآمال للخطر وأن تهدد احتمالات تحقيق عالم أفضل.

إن الخطر حقيقي. ولذلك يجب أن نحشد جهودنا على نطاق أوسع لكي نضمن قدرة المثل العليا للسلام والتضامن والعدالة والتسامح على الانتصار في كل أرجاء العالم.

والأمم المتحدة لم تكن بحاجة إلى ١١ أيلول/سبتمبر للاعتراف بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر باعتبارهما ميداني معركة استراتيجيين في الحرب ضد الإرهاب. ويمكن للبلدان المانحة أن تسهم في إنجاح هذه الحرب وذلك ليس بتوفير القوات العسكرية فحسب، بل أيضا بتقديم المزيد من المساعدة المالية والتقنية.

ويجب تنسيق هذه المساعدة. إن التحديات الجديدة تستدعي تعزيز آليات الحوار والتعاون والأمن الدولية القائمة حاليا. ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم إسهاما رئيسيا في هذه العملية، خاصة إذا ما جسدت على نحو أعدل الحقائق السياسية والاقتصادية لعالم اليوم. ونحن نرى أن الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن يكمن في زيادة عدد أعضاء كلتا فئتي العضوية: الدائمة وغير الدائمة. ونؤيد رغبة ألمانيا واليابان في أن تصبحا عضوين دائمين في مجلس الأمن.

كذلك تولي أرمينيا أهمية كبرى لقضية التمثيل الجغرافي العادل، ومن ثم تؤيد زيادة التمثيل للمناطق الممتثلة تمثيلا ناقصا، خاصة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، تؤيد أرمينيا بشكل مماثل سعي الهند إلى الحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن. ونحن على قناعة تامة بأن أية زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين ينبغي أيضا أن تضمن تعزيز تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية من خلال تخصيص مقعد إضافي غير دائم لها.

لقد تسببت الحياة العصرية في اضطرابات داخل المجتمعات المستقرة، ولا تكمن الإجابة في أية عقيدة معينة ولكن في المؤسسات والتشريعات السليمة والديمقراطية وفي الأنظمة الاقتصادية القابلة للتطبيق.

ولقد أكد على ذلك الكاتب ف. س. نايول، الذي منح جائزة نوبل هذا العام، مثلما منح إياها الأمين العام كوفي عنان. ويدفعنا هذا الاختيار للفائزين بالجائزة إلى

ومن الضروري، على نحو مماثل، أن تتعاون جميع الدول بشكل وثيق مع الآلية التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لمكافحة هذا البلاء بأسلوب فعال ومنسق. وينهض بلدي فعلا بمسؤوليته في إطار هذه العملية.

ولكن هناك حاجة إلى تعزيز التعاون في القضاء على هذا البلاء على الصعيد الإقليمي أيضا. لذلك تنوه مجموعتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا بارتياح بأنها أنشأت هياكل تشغيلية لمكافحة الإرهاب من خلال الاتفاق الرباعي بين غانا وتوغو وبنن ونيجيريا، وبروتوكول المساعدة المتبادلة وبروتوكول عدم الاعتداء والبروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام والأمن، وهي بروتوكولات خاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقبل الاسترسال في بياني أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تقديم أحر التهاني باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي إلى السيد هان على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وإني مقتنع بأن عمل هذه الدورة سيكون بالطبع ناجحا بفضل خبرته ومهاراته الدبلوماسية.

وأود كذلك تقديم تهنئي الحارة إلى سلفه اللامع، السيد هاري هولكيري، الذي أدار باقتدار أعمال الدورة الخامسة والخمسين.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة مستحقة بالسيد كوفي عنان. فبفضل مهارته ورؤيته استعادت منظمنا مصداقيتها ودورها الرئيسي في إدارة الشؤون الدولية. وتشهد إعادة انتخابه الإجماعية لولاية ثانية بوضوح، وحقيقة فوزه هو والأمم المتحدة بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١، على الثقة الكبيرة التي يضعها فيه المجتمع الدولي بأسره.

لقد طغت الكراهية والتعصب في ١١ أيلول/سبتمبر، عندما تعرضت الولايات المتحدة، بلدنا المضيف، إلى أعمال إرهابية تتسم بوحشية لا يمكن وصفها وتبريرها.

وفي مواجهة السخط والرعب اللذين تسببت فيهما هذه الأحداث، أدان رئيس جمهورية توغو على الفور هذه الهجمات الشرسة، التي وصفها بأنها إعلانا حقيقيا للحرب، والتي تسببت للأسف في موت رعايا ينتمون إلى نحو ٨٠ بلدا، بما فيها بلدي.

مرة أخرى، ونحن نكرم كل من لقيوا حتفهم في مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ونقدم تعازينا الخالصة إلى الشعب الأمريكي من جديد، أود أن أعرب عن كبير الأمل في أن تتمكن من الانتصار على الشر بفضل جهودنا الجماعية والتضامن الكبير بيننا في أعمالنا.

وحيث كنا ضحايا لأعمال إرهابية في مناسبات عديدة تدرك توغو أهمية وخطورة عواقب أعمال العنف القاتل هذه التي ترتكب مع تجاهل تام لاحترام الحياة البشرية والكرامة الإنسانية.

إن الحرب المشتركة ضد الإرهاب الدولي، بكل مظاهرها وأينما تقتضي الضرورة، هي مهمة ذات أهمية كبرى للمجتمع الدولي بأسره، نظرا لأن ما من أحد يسلم من هذا البلاء. وينبغي ألا ينظر إلى هذه الحرب بوصفها مواجهة بين حضارات أو ثقافات أو أديان. إن التعرف على الأسباب الحقيقية لهذا البلاء وإيجاد الحلول الملائمة لمكافحته هما التحدي الحقيقي الذي يجب أن نواجهه.

وفي هذا الصدد، من المهم أن نفعل كل شيء في استطاعتنا لضمان مشاركة الدول على أوسع نطاق ممكن في التطبيق الصارم للاتفاقيات الدولية الـ ١٢ والتي تتعامل مع جوانب محددة للإرهاب، والإسراع في المفاوضات على الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي.

وصحيح أنه لا يمكن حماية التقدم المحرز في ممارسة أي عملية للتحويل إلى الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون إلا إذا ترافق بإجراء تحسين هام في الأحوال المعيشية للسكان المعنيين. وبعبارة أخرى، لكي يكون التقدم في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والحريات الأساسية دائماً، لا بد وأن يدعم بالتمتع الحقيقي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وقد نفاجأ، في هذا السياق، باستمرار الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها شركاؤنا الرئيسيون في التنمية على توغو لما يقارب ١٠ سنوات دون أي مبرر. ما الذي فعله بلدي حتى يستحق هذا المصير؟ وما الذي فعله شعب توغو لتبرير هذه المعاناة اليومية؟ ولماذا تطبق سياسة الكيل بمكيالين هذه؟ ونظراً للطريقة التي تعامل بها توغو، هل لنا أن نعتبر أن ذلك تجسيدا لآراء الكاتب الفرنسي الكلاسيكي الشهير جان دو لا فونتين: "إن حكم المحكمة سيجعلك أبيض أو أسود رهنا بكونك من الأقوياء أو الضعفاء".

ولا يزال الشعب التوغولي عاجزا عن فهم سبب استمرار إخضاع توغو، التي تعتبر من أوائل البلدان في أفريقيا التي تلتزم بطريق الديمقراطية والإصلاح السياسي والتي حققت، بكل موضوعية، تقدماً في هذا المجال - لهذا الظلم. وإني أود، مرة أخرى، أن أوجه نداء عاجلاً، باسم شعب وحكومة توغو، من أجل تطبيع العلاقات التعاونية مع شركائنا في التنمية.

ولا تزال قضايا السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا تحتل مركز شواغلنا. وإننا نلاحظ مع الارتياح التقدم الهام المحرز في تسوية الصراعات الذي تم تحقيقه مؤخراً في هذه القارة. وإني أود أن أستشهد على سبيل المثال بوقف الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، أو بالعودة التدريجية إلى الحياة الدستورية الطبيعية في جزر القمر، بالرغم من التقلبات التي جرت في الأيام القليلة الماضية. وقد تم ذلك كله بفضل منظمة الوحدة

ولا يمكن أن يكون هناك تقدم اقتصادي ولا تنمية مستدامة إلا في مناخ يسوده السلم والأمن والاستقرار. ولقد ظلت سياسة توغو الخارجية تركز دائماً على مبدأ السعي إلى السلم والاستقرار والتضامن بين الدول.

ومنذ أن تولى السلطة رئيس الجمهورية، السيد غناسينغي أباديما، وهو يعمل على توطيد السلام. ويتطلب هذا مشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية وكذلك في بناء دولة تركز بالفعل على سيادة القانون ويتمكن فيها كل الأفراد من الإسهام واستخدام مهاراتهم في بناء دولة مزدهرة.

وفي الثمانينات شرع رئيس الجمهورية بالفعل في إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في توغو وإن تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح وتوطيد سيادة القانون، كأبي مسعى إنساني آخر، تشكل جزءاً من عملية يمكن، بحكم الضرورة، الوصول بها إلى الكمال ويمكن أن تتطور حتى تلائم وقتاً ومكاناً معينين.

وإن هذه العملية تأخذ مساراتها، بمختلف أشكال الدعم والمعونة من شركائنا الأجانب، وتسجل تقدماً ملموساً وحقيقياً. ونود هنا أن نعرب عن شكرنا العميق لجميع شركائنا الدوليين الذي قدموا لنا الدعم في طموحنا إلى ممارسة وتحقيق الإصلاح السياسي اللازم لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون في توغو.

وسوف تجري الانتخابات التشريعية القادمة في آذار/مارس ٢٠٠٢، بهدف جعل هذا الطموح حقيقة واقعة. وفي هذا الصدد نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة لقيامها مؤخراً بإيفاد بعثة تقييم إلى توغو لتقديم توصيات في ضوء هذه الانتخابات. وما من شك في أن الانتخابات التشريعية القادمة التي طال انتظارها، بالإضافة إلى فرز الأصوات بطريقة صحيحة، سوف تساهم في تعزيز اقتصاد بلدنا.

وقد ساهم عبء الدين وانخفاض حصائل الصادرات والافتقار إلى الموارد الكافية من أجل التنمية في جعل الأحوال الاقتصادية والاجتماعية أسوأ إلى حد كبير. ولذلك، يجب تخصيص المزيد من الموارد لهذه المجالات. وبالإضافة إلى هذه الصعوبات التي يتعذر التغلب عليها، نواجه حالياً وبائي الإيدز والملاريا.

وإن أفريقيا التي تقوم بالفعل بتنظيم نفسها وتولي مسؤولياتها بنفسها، تتوقع من المجتمع الدولي أن يفي بالالتزامات التي تم التعهد بها في قمة الألفية. وإزاء هذه الخلفية، نأمل أن يتيح اللقاءان الرئيسيان اللذان سيجريان في عام ٢٠٠٢ وهما - المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة - الفرصة لاتخاذ التدابير المناسبة التي يمكن أن تساهم حقاً في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. كما نأمل في أن تُمنح أفريقيا دعماً خاصاً وهاماً في تنفيذ خططها الإنمائية، بصيغتها الواردة في الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

وفي بداية الألفية، ومع الفرص الكبرى المتاحة في العالم، لا تزال الأمم المتحدة دون أي شك، محط الآمال والتوقعات الجديدة للبشرية. فلقد أثبتت نفسها أكثر من أي وقت مضى، أنها هي الإطار المناسب الذي يمكن لنا فيه جميعاً بل يجب علينا أن نواجه التحديات العديدة والمعقدة التي تواجه البشرية في سياق عملية العولمة التي لا ترحم على نحو متزايد.

كما يجب علينا، ونحن نواصل العمل على صون السلم والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمضي قدماً نحو القضاء على الأوبئة الكبرى، أن نتصدى أيضاً للفقر والظلم والأنانية والاستبعاد التي لا تزال على ما يبدو لي، مصدراً للكثير من المشاكل التي غالباً ما تؤدي إلى أعمال العنف والإرهاب والصراع المسلح. وهكذا، وهكذا فقط،

الأفريقية ومنظمة الدول الناطقة بالفرنسية وجامعة الدول العربية. ويعتبر ذلك بصيصاً من الأمل ومؤشرات تبعث على الارتياح.

ومع ذلك، لا يزال يتعين عمل الكثير لتحقيق السلام والأمن الدائمين في بعض أنحاء القارة، ولا سيما في منطقة نهر مانو، والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى وأنغولا.

ولا تزال الأزمة الخطيرة مستمرة في الشرق الأوسط. والعنف لا يولد إلا المرارة والاستياء وإدامة العنف. وقد ترتب على دورة العنف الجهنمي التي شهدتها المنطقة لأكثر من عام، ولا سيما في الأرض الفلسطينية المحتلة، بكل تأكيد أثر على المفاوضات التي تجري من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية وشاملة لقضية فلسطين التي هي جوهر الصراع.

ولذلك، من المهم أن يبدي طرفا الصراع دليلاً أكبر على توفر الإرادة السياسية اللازمة في تطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها والعمل على إبرام اتفاقات أخرى بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وترحب توغو في هذا الصدد، بالتطورات الإيجابية التي جرت مؤخراً فيما يتعلق بتطور موقف بعض الدول الأعضاء بشأن إنشاء دولة فلسطينية.

ولقد دخلت البشرية تماماً في القرن الحادي والعشرين، إلا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية لا يزال يدعو للقلق. وإننا نشهد في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وفي أقل البلدان نمواً بوجه خاص، تدهوراً مستمراً في الأحوال المعيشية وتهميشاً لهذه البلدان لم يسبق له مثيل - وهي حالة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تفاقم البؤس والفقر المدقع.

ومع ذلك، عندما تحل الصعوبات الهائلة وعندما يبدو أن موجات الكراهية والعنف لا ترحم، يبعث المجتمع الدولي إشارة قوية من الأمل بالإعراب عن تصميمه ألا ينحني أمام أفراد يحاولون - عن طريق العمل خفية - أن ينشروا الرعب والاضطراب بأية وسيلة ممكنة. إن البلدان الكبيرة والصغيرة على السواء ترص صفوفها لمكافحة الإرهاب وتعرب عن تضامنها الكامل مع القدوة الرائعة للولايات المتحدة في الديمقراطية والحرية. وأود أن أعرب عن عميق مواساتي وتعازي للولايات المتحدة ولأسر الضحايا.

وتعتبر جميع البلدان تقريباً المهجوم على الولايات المتحدة هجوماً على كل منها. وهذا يوضح السبب في أن دولاً صغيرة كثيرة أيضاً، مثل الجمهورية التي أمثلها اليوم، لا يمكنها أن تبقى محايدة في مواجهة هذه المآسي. بمجرد إعرابها عن التضامن أو الإدلاء ببيانات من ناحية المبدأ، إن على كل منا أن يقدم إسهاماً محدداً وفي حينه، مهما كان صغيراً، لمكافحة الإرهاب، الذي تدينه بلادي دائماً في جميع المحافل الدولية بوصفه التهديد الرئيسي للسلام.

وبهذه الروح، أعربت سان مارينو فوراً عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة وللامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولم يكن الباعث على هذا القرار أن جمهوريتنا عضو في هذه المنظمة منذ ما يقرب من عقد فحسب، بل وقبل كل شيء أن دعوتها الأصيلة لتعزيز السلام واحترام حقوق الإنسان، يحثها على ذلك الاقتناع الذي نضج على مدى ١٧٠٠ سنة من السلام والحرية، بحيث أن أي جهد يُبذل في هذا الاتجاه يساعد على إيجاد وصون تعايش دولي واحترام متبادل.

سيكون بإمكاننا أن نقيم النظام الدولي الجديد على مزيد من العدل والتضامن والإنسانية.

السيد غاتي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود، باسم حكومة جمهورية سان مارينو، أن أهنيئ السيد هان سونغ - سو على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وأن أشكر سلفه على إسهامه القيم.

وأود أن أهنيئ الأمين العام كذلك، الذي أعيد انتخابه مؤخراً لفترة ثانية. وطيلة السنوات الخمس الماضية، قدرت بلادي تقديرًا عظيمًا لكفاءته وقيادته وقدراته الدبلوماسية الممتازة.

وإذ تعرب جمهورية سان مارينو عن عميق ارتياحها، تهنيئ الأمم المتحدة وأمينها العام على حصولهما على جائزة نوبل للسلام اعترافاً بالتزام هذه المنظمة المتواصل بالسلام ودورها الذي لا غنى عنه وبتفاني قائدها وبمهاراته الدبلوماسية الممتازة التي تميز دائماً أنشطته المثمرة.

وبطبيعة الحال، تناقش الجمعية العامة الآن وتعجب، كيف ولماذا يمكن أن يتغير العالم في ساعات معدودات وكيف يمكن الهجوم بضراوة على تحضر المجتمع الدولي. ونجتمع في أهم محفل دولي لكي نحدد الدور الذي يجب على كل بلد أن يضطلع به، على نحو منفرد أو متعدد الأطراف، ولكي نقرر السبل التي يمكن لنا جميعاً أن نسلکہا في التصدي لهذا التحدي الرهيب الغادر. ويجب أن تتركز مناقشاتنا أيضاً على طرق تعديل نظمنا القانونية الوطنية لكي تدعم على نحو أفضل المناهضة الحاسمة لأي شكل من أشكال الإرهاب الدولي ولكي تدعم نظم دفاعنا وتعزز وجود ثقافة مشتركة للتضامن والشجب الصارم لأي انتهاك لحقوق الإنسان أو للتعايش المدني أو للهجوم عليهما، حيث أن احترامهما وضمائهما من الأمور الجوهرية.

العديدة، التي لا تزال تحتل مركز الصدارة في جدول الأعمال السياسي العالمي، إلى جانب الظروف الاستثنائية الحالية.

وفي هذه المناسبة، أشعر بأن من واجبي أن أهنيئ الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على تنفيذهما - بتصميم وشجاعة كبيرين - برنامج رئيسي للإصلاح يستهدف تعزيز الأمم المتحدة، مدركين تماماً أن المنظمة لن تتمكن من العمل بفعالية أو معالجة التطورات في المستقبل إلا بإجراء عملية مستمرة للتحديث.

وفي هذا الصدد، تؤكد سان مارينو مرارا وتكرارا الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن بحيث يجسد بصورة أفضل النظام العالمي الجديد، مما يضمن قدرا أكبر من التمثيل والديمقراطية والشفافية. ونعتقد أنه يمكن ضمان هذه الامتيازات ببساطة عن طريق زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. وفضلا عن ذلك ترجو سان مارينو أن يجري تقييد حق النقض على نحو تدريجي بغية إلغائه في نهاية المطاف. إن بلادنا مقتنعة بأن استخدام هذا الحق، أو مجرد التهديد باستخدامه، لا يزال يمثل عقبة رئيسية في سبيل السير اللائق للأعمال في المنظمة.

ومن المهم بنفس القدر عملية الإنعاش الجارية للجمعية العامة. والتقدم المحرز فيما يتعلق بالمزيد من الكفاءة يجعلنا نعتقد أن الجمعية العامة ستستعيد وضعها بوصفها الهيئة الرئيسية التمثيلية وصانعة القرار في الأمم المتحدة. وترجو بلادنا أن ينفذ الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية لجميع الدول الأعضاء عملية الإنعاش هذه.

وبالنظر إلى الدور الجوهري للأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ترى جمهورية سان مارينو أن هذه المنظمة هي المحفل التفاوضي الأنسب تحت تصرف مجتمع الأمم. وتولي بلادنا اهتماما كبيرا بالالتزام المجلس بصفة مستمرة بتسوية الصراعات التي تنشب في أفريقيا، فضلا عن

وستبذل جمهورية سان مارينو قصارى جهدها في مناهضة الإرهاب على الصعيد العالمي، كما سبق أن فعلت لمنع ومكافحة غسل الأموال. وتحقيقا لهذا الهدف، فإنها تعتمد الصكوك التشريعية اللازمة وتتخذ التدابير الداخلية الفعالة وتشارك بفعالية في الأنشطة التي تنفذها في هذا المجال المنظمات الدولية الرئيسية مثل صندوق النقد الدولي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد وحدث بلادي بنجاح كثيرا من الأحكام الدولية التي تستهدف مكافحة الإرهاب وتنوي الشروع في التصديق - في أقرب وقت ممكن - على الصكوك التي لا تشكل بعد جزءا من نظامها القانوني. والواقع أن سان مارينو تدرك جيدا أهمية وفعالية القانون الدولي، الذي صمم بوضوح لتعزيز التعاون في هذا المجال. وفي هذا الصدد، يجب الأخذ في الاعتبار بالاقتراح المقدم من الهند بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، حيث أن هذه قضية ذات أهمية كبرى الآن، أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن نوليها جل اهتمامنا.

وفي مستهل هذا القرن الجديد، لا يمكن، بل ولا يجب، أن يتراجع البشر إلى الوراء. فهذا من شأنه أن يكون في غاية الخطورة، حيث أن من شأنه أن يتحدى حالة الحضارة التي يسعى البشر سعيا حثيثا إلى تحقيقها. ويجب على كل ذوي الأرواح الحرة أن يبذلوا قصارى جهدهم لتحاشي هذه الهزيمة المتوقعة وللشروع في السير على طريق التضامن والتعاون والتفاهم المتبادل.

وأود أن أنقل الأمل الذي أعربت عنه حكومة سان مارينو والهيئات المؤسسية الرئيسية في أن تبذل الأمم المتحدة أنشطة مكثفة اقتناعا منها بأن هناك حاجة إلى اضطلاع المنظمة بدور أكثر فعالية لكي تتصدى للتحديات الدولية

هو الخطوة الأولى نحو تبادل وجهات النظر بشكل صريح وبناء.

وترى جمهورية سان مارينو أيضا أن تخفيف عبء الفقر هو أحد التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي في المستقبل القريب. وينبغي أن تتصدى المشروعات المستقبلية لعدم الحصول على السلع الاستهلاكية فحسب، وإنما ينبغي أن تتصدى أيضا للافتقار إلى التعليم والحرية والمشاركة في صنع القرارات. وفي هذا الإطار الأوسع، يصبح الفقر عقبة كأداء تعترض طريق التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتظهر البيانات التي نشرت مؤخرا بشكل مثير أن أكثر من ١,٥ بليون شخص في العالم يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وأن ثلثي سكان العالم على الأقل من الأميين وهناك ٨٣٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية، ٧٥٠ مليون شخص من المشردين، محرومين من الحصول على الرعاية الصحية. وكيف لنا أن نتجاهل، بالإضافة إلى ذلك، مئات الملايين من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وأن ٣٠.٠٠٠ طفل دون سن الخمس سنوات يموتون يوميا، وأن ما يزيد عن ٥٠٠ مليون منهم يعيشون على أقل من دولار في اليوم؟

وإذ تدرك جمهورية سان مارينو تماما الحالة المأساوية لكثير من البلدان النامية، فقد أيدت تأييدا تاما المبادرات التي تبنتها البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بخفض أو إلغاء الديون الأجنبية للبلدان المثقلة بالديون. وعلى الرغم من عدم كفاية هذه المبادرات لتخفيف مشكلة الفقر أو وقف الدائرة المفرغة للبؤس، فإن هذه المبادرات تعبر عما انعقدت عليه إرادة البلدان الدائنة والمدينة معا من التوصل إلى حل مشترك لولايات الفقر واقتسام المسؤوليات.

متابعة بلادي الدقيقة لجهود مجلس الأمن الرامية إلى معالجة الأحداث التي وقعت مؤخرا. ونعتقد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن التنفيذ العاجل لمقررات هذه الهيئة أمر جوهري لاستعادة السلام في منطقة جغرافية أصابها الفقر والأوبئة والتخلف.

ويساور سان مارينو شديد القلق إزاء تصاعد العنف وتزايد الأعمال القتالية في الشرق الأوسط، وترجو أن يمكن استئناف الحوار والتفاوض كشرط مسبق لمصالحة عالمية طال انتظارها في تلك الأرض المعذبة التي يجري الصراع بشأها.

وإزاء الخلفية الدولية الحالية، تستحق ظاهرة العولمة النظر المتروى أيضا. ولست أشير على وجه التخصيص إلى آثارها الاقتصادية والتجارية، على الرغم من أن هذه الآثار هي أكثر مكوناتها الملموسة.

ولا شك في أن توسيع الأسواق والإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية قد أسهم في تصدير فرص العمل، والرفاه الاقتصادي من الناحية الفعلية. ولكن من ناحية أخرى اتسعت بصورة ضخمة الفجوة القائمة بين ظروف ومستويات المعيشة بين الشمال والجنوب والبلدان الصناعية مقابل البلدان النامية وأقل البلدان نموا، التي تثقلها أيضا أعباء الديون الخارجية الباهظة. وينبغي أن تضيق هذه الفجوة على الفور لضمان عولمة الفرص جنبا إلى جنب مع عولمة الأسواق.

وقد شهدنا جميعا المظاهرات المعادية للعولمة في سياتل وبراغ، ومؤخرا في جنوا. ومن المفارقات، أن كل من المشاركين في مؤتمرات القمة والمتظاهرين كانوا يسعون جاهدين إلى تحقيق نفس الأهداف وهو: القضاء على الفقر، وتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان النامية وتوفير المزيد من الحماية للبيئة. وفي اعتقادي أن وجود أهداف مشتركة

تقف في طليعة جهودنا المشتركة الرامية لتحقيق أهداف المنظمة. واسمحوا لي بأن أؤكد دعمنا الكامل له وتعاوننا معه في اضطلاعهم بمسؤولياته الجسام.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفه السيد هاري هولكيري سفير فنلندا، لقيادته المقتدرة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين ولما قدمته من إسهام ثمين.

كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ أميننا العام على إعادة انتخابه لقيادة المنظمة في فترة ولاية ثانية. كما أود أن أشيد به لما يبذله من جهود دؤوبة وللمبادرات البعيدة النظر التي اتخذها لتقوية الأمم المتحدة. وإن منح جائزة نوبل للسلام للأمين العام وللأمم المتحدة هو اعتراف بمجدايتهما في هذا الصدد.

لقد أصيب المجتمع الدولي بصدمة بسبب الهجمات الإرهابية البشعة على الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شعرنا بحزن عميق إزاء الخسائر الهائلة في الأرواح والممتلكات وإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن مواساتنا القلبية لشعب الولايات المتحدة بعامة وللأسر المنكوبة بصفة خاصة. ولا يمكن تبرير الإرهاب في أي شكل من الأشكال وتحت أي ظروف، أيا كان من يرتكبه وأينما ارتكب. وميانمار كدولة لها تجربة مريرة مع الإرهاب سواء داخل أراضيها أو على طائراتها وسلوكها الدبلوماسي في الخارج تقف ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

إن التحدي الذي تنطوي عليه مكافحة الإرهاب صعب ومعقد في نفس الوقت. ولذلك فمن الضروري للغاية أن يقف المجتمع الدولي صفا واحدا تحت إشراف الأمم المتحدة للتغلب على هذا التحدي الهائل.

وإنني أشيد بالأمين العام في هذا الصدد لتنظيمه اجتماعا لعقد معاهدة في قصر الأمم المتحدة في الفترة من

ولا يعد ضربا من التفكير المثالي أن نعتقد أننا بالتصدي لمشاكل الجوع والفقر والفجوات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية غير المتناسبة التي تفصل بين الأقلية التي تعيش في الشمال والأغلبية الساحقة الفقيرة اليائسة التي تعيش في الجنوب وحل تلك المشاكل سنقضي أيضا على الإرهاب في المستقبل القريب. والواقع أن الفقر والتطرف الأيديولوجي هما بمثابة التربة الخصبة التي ينبت فيها الإرهاب، بما ينطوي عليه من احتمالات التدمير والخسائر في الأرواح.

ومرة أخرى دعا قداسة البابا جميع الدول والشعوب عن حق إلى الكفاح من أجل العدالة، لأن هذا هو الطريق الوحيد لتأكيد سيادة القانون لدى المجتمع الدولي. وقد شاركت سان مارينو أثناء تاريخها المجيد الطويل الحافل بالحرية في اعتناق هذا المثال على الدوام.

وإذ تحفزنا هذه المشاعر وتصميما منا على مزيد من الدعم للانفراج العالمي التدريجي لصالح الأمم والأفراد معا، فإنني أكرر التأكيد على أمل جمهورية سان مارينو في أن يتمكن المجتمع الدولي، من خلال قدرة منظومة الأمم المتحدة المسلم بها، من توفير قوة دفع جديدة لمبدأي الحوار والتعاون اللذين تستند عليهما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة لمعالي السيد وين أونغ، وزير خارجية ميانمار.

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن وفد ميانمار، أن أقدم أحر تهانينا للسيد هان سونغ - سو على انتخابه بمجداية لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ويعبر انتخابه لهذا المنصب الرفيع عن ثقة الدول الأعضاء كافة في مهارته الدبلوماسية وقدراته القيادية وفي قدرته على توجيه مداولاتنا نحو التوصل إلى نتائج ناجحة. وهو أيضا تكريم لبلده، جمهورية كوريا التي

عنه زيادة كبيرة في دخل الفرد وتحسن في مستويات معيشة الشعب.

ولا تزال البلدان النامية تواجه تحديات هائلة في الجهود التي يبذلها كل منها لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وما زالت أعباء الديون، وتدهور تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية، والافتقار إلى سبل الوصول إلى الأسواق وسبل الحصول على التكنولوجيا، والهبوط في الاستثمار المباشر الأجنبي مستمرة. ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا محوريا في مساعدة تلك البلدان على أن تساعد نفسها.

ونسلم في هذا الصدد بالدور الهام الذي تؤديه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في التعاون الدولي لأغراض التنمية. بيد أن دورها الهام لا ينبغي أن تقوضه ممارسات غير متمشية مع المبادئ التي يقوم عليها تشغيل تلك الصناديق والبرامج. علاوة على ذلك، فهي لا ينبغي أن تستخدم كمنصة لممارسة الضغط على بلد يحتاج في جهوده الإنمائية إلى التعاون الدولي ويستحقه.

ومع الاعتراف بالدور الذي تقوم به مختلف الصناديق والبرامج، نقدر بصفة خاصة الدور الهام الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وضمن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية لتحقيق التنمية، يعمل البرنامج الإنمائي بمثابة الأداة الرئيسية لبناء القدرات في البلدان النامية. بيد أن ميانمار تأسف لعدم الإذن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء برنامج قطري لميانمار. ذلك أنه بينما يواصل البرنامج الإنمائي الاضطلاع بأنشطته المفيدة في ميانمار، إلا أن من المحذور عليه تعزيز بناء القدرات لأسباب غير التي أنشئ من أجلها هذا البرنامج.

وفي سياق البيئة الاقتصادية والتجارية الحالية البالغة الشدة، فإن الحرمان من حق التنمية مسألة تستحق الإنصاف المناسب بالنسبة لبلد في حاجة إلى التعاون الدولي.

١٠ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وميانمار طرف بالفعل في ٤ من ١٢ اتفاقية تتعلق بالإرهاب، وقد وقعنا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وانضممنا إلى اتفاقية قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧، ما زالت البلدان الآسيوية تسعى للعودة إلى طريق النمو المتواصل. بيد أن التباطؤ الراهن في اقتصادات العالم الرئيسية يهدد بالقضاء على أي تقدم أحرزته. وبينما تواصل هذه الاقتصادات إجراء الإصلاحات الهيكلية للإبقاء على انتعاشها الاقتصادي، فإنها تواجه مناخا اقتصاديا وتجاريا دوليا لا يشجع كثيرا.

وتوجد هذه الحالة بعض المصاعب، وخاصة بالنسبة للكثير من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. فأسعار السلع الرئيسية في هبوط بسبب تضاؤل الطلب العالمي عليها. كما تسير الأوضاع المالية الخارجية من سيئ إلى أسوأ. ولا تزال بعض العوامل من قبيل الاستدانة وتناقص المساعدات الإنمائية الرسمية ومستويات الاستثمار المحلي والأجنبي المنخفضة تقوض برامج معظم الدول الضعيفة. وفي ظل هذه الخلفية غير المواتية تحاول ميانمار تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

وهناك أيضا عوائق تعترض جهودنا المبذولة لتعزيز رفاه شعبنا، من قبيل الحرمان من المساعدة الإنمائية الرسمية وتطبيق بعض التدابير الاقتصادية على نحو انفرادي وقسري. بيد أننا مصممون على بذل جهودنا من أجل تحقيق أهدافنا بالاعتماد على مواردنا المحلية وقوتنا الداخلية والاستفادة المثلى بما نتمتع به من مزايا نسبية. وقد تمخضت جهودنا الوطنية المتواصلة لتحقيق التنمية عن متوسط نمو سنوي تبلغ نسبته ٨,٤ في المائة خلال الخطة الخمسية السابقة، نتجت

السياسية. وسمحوا لي عند هذه النقطة بأن أشدد على ما أجمله الأمين العام بحق في تقريره. وهو أن جهودنا للمصالحة الوطنية نابعة من عندنا، وأن هدفنا المتمثل في بناء مجتمع ينعم بالسلم والديمقراطية لا يمكن تحقيقه إلا على أيدي شعب ميانمار.

وتواصل ميانمار بذل جهودها الحثيثة لمكافحة آفة المخدرات. وقد قطعنا شوطا بعيدا في قمع الأفيون والهيروين. وتدل آخر الأرقام على أن إنتاج الأفيون قد انخفض بنسبة ٣٨ في المائة. ولتحقيق هذا عاجلنا المشكلة على نحو كلي. فعززنا تشريعاتنا، وحسّنا قدرتنا على الإنفاذ، وجمعنا بين هذه التدابير وبين برنامج للتنمية من أجل إيجاد مجالات بديلة لكسب الرزق لمن يقيمون في المناطق النائية، حتى لا يضطروا إلى اللجوء لزراعة الأفيون.

وبينما نتخذ تدابير فعالة لمكافحة زراعة خشخاش الأفيون وإنتاجه والاتجار به، فإننا أيضا قائمون باتخاذ إجراءات لمكافحة خطر المنبهات من نوع الأمفيتامين، وهي مخدرات جديدة نسبيا ولكنها على نفس الدرجة من الخطورة. وبسبب توافر هذه المنبهات وسعرها الميسور، فقد أدى استخدامها على نطاق واسع في أوساط الشباب إلى حالة مثيرة للانزعاج في منطقتنا دون الإقليمية. وتدعو هذه الحالة إلى بذل جهود متجددة على الصعيد الوطني وإلى الإسراع بعجلة التعاون على الصعيد دون الإقليمي.

ولتحسين التعاون على الصعيد الإقليمي، التقى وزراء من تايلند والصين ولاوس وميانمار في بيجين في شهر آب/أغسطس واتفقوا على توثيق التعاون بينهم على محاربة هذه المشكلة. وقد حققت جهودنا نتائج ملموسة، تتمثل في مصادرة المخدرات والقبض على المتجرين المتورطين في ذلك.

ويشكل تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. ومن الأمور المشجعة للغاية استجابة المجتمع الدولي والجهود الجاري بذلها لمكافحة هذا الخطر العالمي على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. بيد أن التحدي الحقيقي الماثل أمامنا هو المستوى العالي من الموارد المطلوبة لمكافحة هذا المرض بطريقة فعالة. ولذلك فإن إنشاء صندوق عالمي للإيدز والصحة أمر جدير بأعظم الترحيب. ونحن مقتنعون بأننا سنكسب هذه الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتصميم والإرادة اللذين برهنت عليهما الجهود الراهنة، تعززهما الموارد الملائمة. وتسلم ميانمار تسليما كاملا بطابع مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخطورتها، وتتخذ الإجراءات اللازمة على الصعيد الوطني وتعزز تعاونها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأحيط الجمعية علما بالحالة السياسية في بلدنا. وكما تدرك الجمعية، فإن ميانمار تمر بعملية إقامة ديمقراطية متعددة الأحزاب ذات اقتصاد سليم. وكل التدابير التي نتخذها موجهة على نحو هادف إلى تلك الغاية. وهذا هو سبيل العمل الذي سنسلكه بصمود إلى نهايته المنطقية، أي إلى حين يتم توطيد أقدام الديمقراطية. وقد تعلمنا من التجربة المريرة، فضلا عن استفادتنا من دروس البلدان الأخرى ذات التجارب المماثلة، ونحرص إلى حد كبير على كفالة أن يكون التحول إلى نظام جديد سلميا وسلسا وفعالا، وأن تركز الأسس التي نسعى لإرسائها على أرض راسخة.

وقد اتخذنا أيضا تدابير فعالة للمصالحة الوطنية. وتوصلنا إلى ترتيبات مع ١٧ جماعة من الجماعات المسلحة البالغ عددها ١٨ جماعة، تضم أيديها الآن إلى أيدي الحكومة في مساعيها للتنمية الوطنية. ومن نفس المنطلق نضطلع أيضا بجهود للمصالحة الوطنية مع الأحزاب

صوب الاستخدام الفعال لذلك الدليل التفصيلي من أجل بلوغ عالم متقدم النمو ويرفرف عليه السلام. والتنمية هما الهدفان التوأمين لمنظمتنا. ولئن كانت العولمة قد قلّصت حجم كوكبنا إلى حد كبير وجعلته يصل إلى مستوى القرية العالمية، فإن القضايا التي نواجهها في محالي تحقيق السلام والتنمية هي قضايا عالمية من حيث نطاقها وتعقيدها. وكما ندرك تمام الإدراك فإنه ما من بلد يمكنه أن يحسم تلك القضايا بمفرده. فمن خلال الجهود المتضافرة والشراكات المخلصة فقط ستمكن من معالجة تلك القضايا ذات النطاق العالمي.

ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة، باعتبارها المحفل العالمي الوحيد المناط به ولاية شاملة للغاية، أن تضطلع بدور أساسي وتنسق أعمالنا في تلك الجهود. ولا بد من أن يتم في نفس الوقت زيادة تعزيز وتنشيط الأمم المتحدة لجعلها قادرة على أن تؤدي مهمتها العالمية بشكل فعال وسريع. وسيطلب ذلك زيادة تعزيز أجهزتها ومؤسساتها. ونحن بدورنا يتعين علينا أن نقدم إلى المنظمة الموارد اللازمة والدعم الضروري بالمستوى المطلوب لتنفيذ ولايتها. ومن الأهمية بمكان كذلك أن نفي بتعهداتنا وننفذها تنفيذا حقيقيا من خلال قيامنا باتخاذ إجراءات ملموسة إذا كنا نريد أن تنجح منظمتنا في بناء عالم يسوده السلام وتحقق فيه التنمية المتوخاة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كولاولي أ. إيدجي، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي لجمهورية بنن.

السيد إيدجي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن إحساسي بالسخط إزاء الظروف غير المقبولة التي فرضها علينا الإرهاب خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد اعتدنا على أن

وتدرك ميانمار تماما مدى الأهمية الملحة لمكافحة هذا البلاء الذي نكبت به البشرية. وقد قطعنا التزاما ثابتا على أرفع الأصعدة السياسية وعقدنا العزم على ترجمة هذه الالتزامات إلى تدابير عملية وفعالة ضمن الإطار الزمني المحدد.

وأود أن أبلغ الجمعية بأننا قمنا أيضا بتعزيز تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة. ونواصل تعاوننا مع السيد رازالي إسماعيل، المبعوث الخاص للأمين العام، الذي أتم زيارته الخامسة للبلد في شهر آب/أغسطس. وقد أُنقِص أيضا على قيامه بزيارة أخرى قرب نهاية هذا العام. وزار السيد باولو سيرجيو بينهيرو، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، البلد مرتين في وقت سابق من هذا العام.

إن ميانمار، إذ عقدت العزم على أن تحسم قضية السخرة، فإنها تتعاون بشكل كامل مع منظمة العمل الدولية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قام فريق رفيع المستوى من تلك المنظمة بزيارة إلى ميانمار لمدة ثلاثة أسابيع بقصد إجراء تقييم موضوعي للتنفيذ العملي والأثر الفعلي للتدابير التشريعية والتنفيذية والإدارية التي اتخذتها حكومتنا للقضاء على ممارسة السخرة. وقدمت الحكومة تعاونها الكامل إلى الفريق من حيث ترتيب الاجتماعات التي عقدها في ميانمار وتنظيم رحلات تفصي الحقائق التي قام بها إلى شتى المناطق التي حددها في بلادنا. وأهم ما في الأمر أننا أعطينا ذلك الفريق حرية غير مقيدة وفرصا غير محدودة للوصول إلى الجهات التي اختارها كيما يؤدي ولايته بنجاح.

وأود أن أدلي الآن ببضع ملاحظات تتعلق بالعمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة. في العام الماضي، اجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا وقادتنا في قاعة الجمعية العامة هذه، ووضعوا دليلا تفصيليا لتوجيه أعمالنا في المستقبل. ولا بد لنا من أن نوجه جميع أعمالنا وطاقاتنا

الأمم المتحدة هو المصدر الذي تسترشد به ممارساتنا السياسية. ومن الأمور العاجلة أن تتبوأ الأمم المتحدة المكان الجدير بها في العلاقات الدولية كيما تؤدي الدور المنوط بها. وفي هذا الصدد، يصبح إصلاح مجلس الأمن ضرورة ملحة وحتمية.

وتؤدي الحالة التي تتسم بتفشي الفقر والظلم والاستبعاد والتهميش دائما إلى تهينة حالة من اليأس التام، الأمر الذي يسبب ازدهار التطرف. إننا نعرف مدى السهولة التي يتمكن بها المتطرفون من التضحية بحياتنا وحيات الآخرين معهم. لذلك يصبح من واجبنا جميعا، وخصوصا الأقوى من بيننا، أن نقدم الدعم اللازم للقضاء على الفقر، والتهميش، والاستبعاد، والظلم، وأن نضع ذلك دائما في اعتبارنا ونحن نقوم بنضالنا المشروع والحازم ضد كل أشكال الإرهاب.

إن الأحداث المأساوية التي أشرت إليها توازينا من إحساسنا بالقلق، كما تزيد من ثقل المسؤوليات التي يتحملها رئيس الجمعية العامة. إلا أن مواهبه الشخصية وخبرته في الشؤون العالمية يعززان اقتناعنا بأنه سيقود بنجاح منظمنا إلى بر الأمان في هذه الظروف الصعبة بشكل خاص. ومنذ عدة سنوات، يتمتع بلده وبلدي بعلاقات ودية وثمررة. وبوسعه أن يعول على تعاون ودعم وفد بنن له في أدائه لمهمته النبيلة.

وأود أيضا أن أعرب عن إشادة يستحقها عن جدارة السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا، الذي وجه باقتدار الأمم المتحدة إلى الألفية الجديدة بروح معنوية عالية. لقد ترأس جمعية الألفية بكفاءة وفاعلية، ونحن نعرب له عن خالص تمانينا وامتناننا.

وأقدم بتهاني أيضا إلى أخي، السيد كوفي عنان، على إعادة انتخابه عن جدارة لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة وعلى جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١، التي منحت

نجد مدينة نيويورك العالمية هذه تستقبلنا بالترحيب في كل دورات الجمعية العامة السابقة. أما خلال هذه الدورة السادسة والخمسين فإن الأمر يختلف إذ نرى منظمنا قد أجبرت على أن تبدو كقلعة محاصرة تحسبا لأي أعمال إرهابية محتملة.

لا أحد يعرف ما يخططه الإرهابيون، ولا من سيكون ضحيتهم في أعمالهم التالية. إننا نقف جميعا في جانب واحد في مواجهة مخططاتهم الشيطانية، نقف إلى جانب هذه المدينة التي تعرضت لهجمات الإرهابيين؛ ونقف إلى جانب الشعب الأمريكي وحكومته؛ ونقف إلى جانب الضحايا الأبرياء الذي سقطوا عمدا وبوحشية في بنسلفانيا وواشنطن ونيويورك في ذلك اليوم المشؤوم، يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إننا نكرر الإعراب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأسر هؤلاء الضحايا الأبرياء ولبلداتهم وحكوماتهم. وفي نفس الوقت نؤكد من جديد إدانتنا للإرهاب دون تحفظ. فالإرهاب ينتهك مبادئ كل الأديان؛ كما أنه يلطخ كل القضايا، حتى أكثرها عدالة، التي يدعي الإرهابيون أنهم يعملون من أجلها. ولهذا، يتعين علينا جميعا أن نكافح الإرهاب دون أي تحفظ.

إن الوعي الذي أثارته أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية على نطاق عالمي يجب أن يجعلنا جميعا - سواء كنا كبارا أو صغارا، أو كنا أغنياء أو فقراء - ننضم إلى جهد غير عادي لمكافحة أولئك الذين قرروا أن يضحوا بنا دون أن يستشيرونا فيما يتعلق بأهدافهم أو تكتيكاتهم الحربية. إلا أنه يجب القول أيضا بأن الممارسات الإرهابية بقدر ما هي بغیضة كل البغض فإنه لا يمكن أن تستأصل شأفتها نهائيا إذا لم يتم التخلص من التربة الخصبة التي تغذي الحالات التي تخدم الحجاج التي يتذرع بها الإرهابيون. واليوم أكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن يكون الاحترام الصارم لحقوق الإنسان ولحقوق الشعوب المكرسة بحق في ميثاق

واحترام للثقافات المختلفة. ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية ما لم تتكيف مع التربة التي تُزرع فيها، حتى وإن كانت قيم الديمقراطية قيما عالمية.

وكان مؤتمر كوتونو أيضا فرصة لتقدير مدى أصالة المسيرة نحو الديمقراطية في أفريقيا. وإن جميع الشعوب تريد الحرية، ولكن القدرة المؤسسية والمالية على إقامتها ضعيفة في العديد من الحالات، وخاصة في البلدان النامية. ولذا فإن بلدي يأمل في الحصول على مزيد من المساعدة الجوهرية لتعزيز القدرات المؤسسية لبلداننا، لأن الديمقراطية لا تعمل إلا إذا شعر القادة وشعوبهم أنهم أصحاب مصلحة متساوون. ومن الضروري أيضا أن يُنشأ في داخل الأمم المتحدة الإطار الذي أوصى به مؤتمر كوتونو، وأن تكون مهمته، إلى جانب متابعة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، العمل على زيادة التنسيق بين مختلف المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها أو تفكر فيها وكالات منظومة الأمم المتحدة ومختلف مؤسساتها.

والواقع أن المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة قد عمل جاهدا على تسليط الضوء على الصلة القائمة بين الديمقراطية والتنمية. وقد أشار المؤتمر بوضوح إلى أنه إذا كانت الديمقراطية قوة للاستقرار، فإن الفقر عامل رئيسي لزعزعة الاستقرار ومصدر للصراعات والحرب. ولا ينبغي لقرارات المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أن تترك لتظل حبرا على ورق. ويجب علينا تنظيم التعاون والتضامن بين جميع الديمقراطيات في العالم.

وقد اتخذت قرارات رئيسية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في هذه القاعة في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. واحتلت مكانة الصدارة بينها القرارات المتعلقة بمسائل التنمية، والقضاء على الفقر والاحتياجات

له وللمنظمة التي يقودها بهذه الكفاءة وهذا التفاني. وقد نالت الأمم المتحدة قدرا كبيرا من المصداقية على وجه الخصوص بفضل جهود السيد كوفي عنان وفريقه في الأمانة العامة. إنه لم تكن هناك أبدا جائزة مستحقة بهذا القدر، وإننا لنفخر بذلك. بل إن أفريقيا كلها قد نالت الشرف. وبالنيابة عن وفد بنن وبالأصالة عن نفسي، أود أن أكرر تمانينا الحارة وتشجيعنا.

واسمحوا لي أن أعنتم هذه الفرصة التي أتيت لي لمخاطبة المجتمع الدولي وكل عضو في الجمعية العامة لأنقل شكر بلدي على مشاركتهم الكبيرة في المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، المعقود في كوتونو في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. فالواقع أن مؤتمر كوتونو سجل رقما قياسيا في الحضور، بتمثيل ١٠٦ من الدول، و ٢٠ منظمة دولية و ٥١ منظمة غير حكومية، ناهيك عن الأكاديميين وغيرهم من الباحثين المهتمين باستكشاف تجربة بنن في الديمقراطية. وقد تشرفت بنن بالمشاركة الفعالة من ثلاثة من رؤساء الدول. واهتم الأمين العام ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالحضور شخصيا في كوتونو. وإننا نرحب بهذه المبادرة الجميلة والكريمة من جانبهما، ونعرب عن امتناننا لكل الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وممثلي الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وكذلك ممثلي الديمقراطيات القديمة الذين أسهموا في تمويل المؤتمر.

وإذا ما حكمنا بعنوان مؤتمر كوتونو، "السلم، والأمن، والديمقراطية والتنمية"، لوجدنا أن المؤتمر كان مرحلة هامة في تقدم قرننا صوب ترسيخ الديمقراطية وتوسيع نطاقها. وهو قد مثل تقدما كبيرا بنهجه المستشرف للمستقبل وأهمية الوثيقة التي توجت أعماله، المعنونة "إعلان كوتونو". إذ أن هذا الإعلان وضع تدابير شجاعة وجسورة ترمي إلى بناء الديمقراطية وتتيح لها أن تبقى في سلام، وأمن

الأطلسي تفي بهذه الغاية. وهدفها حماية الدول الساحلية في الجزء الجنوبي من المحيط الأطلسي من أخطار الأسلحة النووية وإنشاء منطقة هناك للسلم وتعزيز التعاون من أجل التنمية.

ومنذ الاجتماع الوزاري الرابع المعقود في برازيليا، عرض بلدي استضافة الاجتماع السادس، المقرر عقده في سنة ٢٠٠٠، ولكن بسبب تنظيم المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، قد لا يتم عقد هذا الاجتماع. ويتطلع وفدي إلى عقد الاجتماع السادس في وقت مبكر. ولذا أود أن أعلن هنا عرض بنين لتنظيم الاجتماع الوزاري السادس لدول منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٣.

وباعتبار جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلم وتعاون فهي أداة هامة جدا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينبغي لها أن تضع الأسس في كوتونو لأداء وظيفتها بشكل فعال ومنظم في السياق الجديد للعلاقات الدولية. ونرحب بكم جميعا، في كوتونو سوكا ومكانا للاجتماع وأرضا للديمقراطية والسلم.

وقد أصبح أمرا ملحا أكثر من أي وقت مضى إحلال مثل هذا السلام في الشرق الأوسط بالاعتراف بسرعة من جانبنا جميعا بحتمية قيام الدولة الفلسطينية - جنبا إلى جنب، بالطبع، مع دولة إسرائيل - في سلام مع كل جيرانها في داخل حدود آمنة ومعترف بها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غوناريس (اليونان).

وهذا هو السلام نفسه الذي تتوق إليه أنغولا وكل أفريقيا.

يجب أن نحظر جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالنفط والماس والأسلحة. فهذه الأنواع من الاتجار غير

الخاصة لأقل البلدان نموا. وينص إعلان الألفية في الفقرة ١٥ من الفصل الثالث على ما يلي:

”نتعهد أيضا بمعالجة الاحتياجات الخاصة

لأقل البلدان نموا ونرحب في هذا الصدد بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا في شهر أيار/مايو ٢٠٠١، وسوف نعمل على كفالة نجاحه“. (A/Res/55/2، الفقرة ١٥)

وقد عقد ذلك المؤتمر في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ وأسفر عن برنامج عمل كان ثمة لمناقشة شاقة للغاية. ولكن لا تزال هناك بعض الأسئلة. هل ستشهد البلدان الفقيرة في يوم من الأيام ازدهارا؟ وهل ستستطيع في يوم من الأيام سد احتياجاتها الأساسية؟ وكيف تمول تنميتها؟ فالمساعدة الإنمائية العامة آخذة في الانخفاض. ولا يزال الاستثمار في البلدان الفقيرة ضعيفا، وعبء الديون يزداد ثقلا. فما العمل؟

وفيما يتعلق بمسألة الديون، نعتقد أن المطلوب إيجاد حلول جسورة بوجه خاص. ويجب على البلدان الدائنة أن تدرك أن هذه الحلول ليست بسيطة ولا سهلة. وبعض هذه البلدان قد اعتمد بالفعل تدابير نموذجية وجسورة؛ ويجب على البلدان الأخرى أن تحذو حذوها.

وهذا المطلب يمثل بالنسبة لنا رمزا للتضامن والمسؤولية المشتركة. ولهذا فإن وفد بنين يوصي بالإ إنشاء العاجل لآلية متابعة فعالة وظاهرة جدا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

وفي سياق البحث عن السلام وتعزيز التعاون الدولي، أنشئ العديد من منظمات نزع السلاح والهيئات الأخرى ذات الصلة لتؤكد من جديد أن مسائل السلام والأمن ومسائل التنمية معتمدة بعضها على بعض ولا تنفصم. وإنشاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط

مرور ١٠ سنوات على مؤتمر القمة العالمي، حيث ما زال هناك الكثير الذي يجب إنجازه لتحسين وضع الأطفال.

واسمحوا لي أن أعيده إلى الأذهان أن بنين، التي صدقت في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، كانت من بين أولى دول العالم الـ ٢٢ التي وافقت على أن تتقيد قانونياً بهذا الصك. كذلك صدقت بنين على الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل. وتضمن المواد ١٢ و ١٣ و ٢٦ من دستور بنين الحق في التعليم وحماية الأسر والأمهات والأطفال. كما تتجلى نوايا بنين في هذا المجال في إنشائها وزارة للأسرة والحماية الاجتماعية والتضامن، والتي سيتم تكريسها بشكل أساسي لتنفيذ سياسة متماسكة جريئة لحماية الأسرة، لا سيما الأطفال.

لقد تم إنجاز نتائج مشجعة على الصعيد الوطني، ولكن ما زال هناك الكثير مما يجب عمله. إننا نقوم بعمل مثير للإعجاب في هذا المجال بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدة منظمات غير حكومية موقرة مثل منظمة أرض البشر وشركاء آخرين عديدين من أصحاب النوايا الحسنة. ومن يعرف بنين يمكنه أن يشهد بذلك.

ولم تمنع هذه الجهود التعاونية دوائر معينة مضللة أو سيئة النوايا تبحث عن الفضائح من استخدام قضية ايتيرينو في خداع الشعب حتى يظن أن الأطفال في بنين يستعبدون ويبيعون. ولكن لا النوايا الخبيثة ولا التضليل ولا هذا النوع من الإرهاب الفكري سوف يمنعنا من إحراز التقدم على صعيد الديمقراطية وحماية النساء وحماية الأطفال من الإيذاء الذي ما زالوا يعانون منه في كل بلدان العالم، خاصة في البلدان الفقيرة الأقل نمواً.

القانوني تتسبب في الحروب وتدميرها، والمتاجرون بها إرهابيون حقيقيون.

لقد استضافت جمهورية جنوب أفريقيا من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في دربان المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولقد سلط ذلك المحفل الدولي العظيم، الذي عقد تحت رعاية الأمم المتحدة، بالضوء على الرغبة في الإصلاح والعدالة والوفاء بواجبات الذاكرة والاعتراف، الرغبة التي خلفها تاريخ الإنسانية الحديث في العقل الباطن لبعض الناس. وتعتبر المناقشات الصعبة لمسائل شائكة أثّرت خلال المؤتمر عن حجم صعوبات هذا المشروع الذي طالبنا به جميعاً بحماسة.

إن روح الانفتاح الجماعية والقدرات المؤثرة للبلد المضيف، جمهورية جنوب أفريقيا، وخاصة تجاوب وقدرة شقيقيتي السيدة نكوسازانا دلاميني - زوما، مكنتنا من التوصل إلى اتفاق على وثيقتين مشجعتين: برنامج العمل الختامي والإعلان الختامي. إن هاتين الوثيقتين تمثلان من وجهة نظرنا التزاماً محدداً من المجتمع الدولي بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري واستئصال جذورهما. وبذلك يكون قد تم إرساء الأساس. والآن يجب أن تعقب ذلك أعمال تجعل وثيقتي دربان جزءاً من واقع الحياة اليومية. وهذا لا يعني فتح الجراح القديمة. بل بالأحرى أن نلتفت جميعاً إلى معالجة جروح الماضي.

لقد أجبرتنا الأحداث المأساوية التي ما زلنا نعيش آثارها على تأجيل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ويأمل بلدي أن تتمكن من تحديد موعد جديد لها خلال هذه الدورة بحيث تتمكن من تقييم وضع الأطفال في العالم بعد

بما ما يسمى بالنظام الجديد. ولقد أعطى هذا تشجيعا كبيرا للأمم المتحدة، التي قدمت منصة قوية لتبادل الأفكار والحوار العملي وتسوية الصراعات. ووفدي مرتاح لأنه تم إحراز تقدم ملحوظ في تعريف العديد من القضايا الحرجة. إن الأمم المتحدة تستحق ثناء كبيرا، ونحن نشيد بالدول الأعضاء على استعدادها لاستخدام الموارد الدبلوماسية والسياسية للمنظمة في إدارة علاقاتها الدولية.

إن مشاركة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة هي خلفية ملائمة لقرار اختيار العام القادم عاما للحوار بين الحضارات. ويأتي هذا القرار في أنسب وقت وهو بمثابة إعادة للتصديق على إيماننا بأن الحوار عنصر حاسم في تشجيع الشراكة وتحسين التفاهم بين الحكومات والشعوب.

إن الحوار أساس الديمقراطية الراسخة والمؤسسات القوية التي تركز على البشر والمجتمعات المدنية والتنمية البشرية المستدامة. ولا يزال الحوار الحافز الهام الذي يدرأ الحرب والصراع في معظم الأحيان، ويمكن من التوصل إلى توافق في الآراء وبناء الثقة في مناخ من الاحترام والثقة المتبادلين. وهكذا، فإن سبب تأييد سانت كيتس ونيفيس لهذه الفكرة واضح جلي.

بمعنى لا ريب فيه انبثق فجر نظام عالمي جديد يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما أطل الإرهاب بوجهه الكالح في أبشع صوره في مدينتي واشنطن ونيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، فأسفر عن إزهاق الآلاف من الأرواح البريئة. وسرعان ما أسفر الحوار الذي جرى فيما بين أعضاء المجتمع الدولي عن إنشاء تحالف من البلدان لمكافحة الإرهاب، مما أسفر عن تحديد الزعماء في هذا النظام الجديد الذي بدأت عناصره تتجلى للعيان. وإن بلدي يقف بكل حزم مع هذا التحالف، خاصة في إطار السعي إلى تنفيذ الاستراتيجيات المتفق عليها لاحتواء الإرهاب. وبالرغم من

لقد أولى إعلان الألفية اهتماما خاصا لأفريقيا تحت عنوان "تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا". وبعد مرور عام على إصداره، ما زالت بلدان أفريقيا تنتظر بدء العمل في الوفاء بتلك الوعود، ولكن لم يعد الأفارقة مستعدين للانتظار فأمسكوا بمصيرهم بأيديهم وأقاموا الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا. وهذه الشراكة نتاج استعادة الأفارقة مؤخرًا لثقتهم في قدراتهم. وهي تهدف إلى وضع المبادرة التاريخية في أيدي الأفارقة أنفسهم، بدون التخلي عن التعاون الدولي بأي شكل من الأشكال. وبذلك تكون قد اتخذت خطوة هامة بهذه المبادرة الأفريقية المشتركة الجديدة.

وأصبح للأفارقة أخيرا أمل في ألا تعد قارتهم قارة المرض والفقر والبؤس والصراعات الدموية وأمل في إمكانية إقامة شراكة حقيقية بيننا وبين بقية العالم. ونأمل أن يصبح هذا الأمل حقيقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي الأونرابل تيموثي هاريس، وزير الخارجية والتعليم في سانت كيتس ونيفيس.

السيد هاريس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أنقل إلى السيد هان سونغ - سو باسم وفدي وحكومة سانت كيتس ونيفيس التهاني القلبية على توليه المنصب الموقر، رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أهنئ سلفه على العمل الذي أداه بشكل جيد، خاصة خلال فترة مضنية للأمم المتحدة. إن نجاح الأمم المتحدة مبني على العمل الشاق لأعضائها، ولقد أظهر الرئيس وسلفه كلاهما التفاني في العمل الإيجابي لهذه المؤسسة الموقرة.

لقد عمل زعماء العالم بلا كلل خلال العقد الماضي في محافل مختلفة لإعادة تعريف ومعالجة تحديات عديدة يتسم

بالعلاقات بين الشعب الصيني على جانبي مضيق تايوان . ولا تزال حكومتي مقتنعة بأن الطرفين على جانبي مضيق تايوان ينبغي أن يرتبطا ارتباطا كاملا في هذه العملية السلمية وغير القسرية دون شروط مسبقة. وسوف تؤدي هذه العملية إلى النجاح في حل ما يبدو أنه أصبح مسألة مثيرة للزراع. وإنما في الوقت نفسه، نشجع الأمم المتحدة على أن تتحلّى باليقظة وأن تكون مستعدة للمساعدة كلما أمكن ذلك وعند الطلب. ومن اللازم، قبل تسوية هذا النزاع بالوسائل السلمية، أن نقوم بإنشاء آلية يمكن بمقتضاها أن ينتفع المجتمع الدولي بصورة أكثر ملاءمة من الخبرة الثابتة والمعرفة والمهارات التقنية التي يتمتع بها شعب جمهورية الصين في تايوان الذي يبلغ تعدادده ٢٣ مليوناً من البشر.

وإننا ندعو الأمم المتحدة إلى المساعدة على حل مسألة إدماج كوبا إدماجاً كاملاً في شؤون نصف الكرة الغربي. ونحث أيضاً شعب كوبا، ونحن نحتفل بسنة الحوار بين الحضارات، على أن يواجه التحدي المتمثل في كفالة قدرته على المشاركة في مجتمع الدول بصورة تامة.

ويجب أن تبني الديمقراطية القائمة على المشاركة فيما بين الدول على الركبتين التوأم وهما الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة. إلا أن الثقة تنحسر في وجه الإجراءات التي تتخذ من طرف واحد كالتهديدات التي توجهها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوضع حكومات بلدان منطقة البحر الكاريبي ذات السيادة على القائمة السوداء وفرض جزاءات عليها، في أعقاب سوء فهم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمبادرات المالية التي اتخذتها حكومات بلدان منطقة البحر الكاريبي ذات السيادة كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

وإننا، إذ نحتفل بسنة الحوار بين الحضارات، نحث الدول الأعضاء على مقاومة إغراء التزعة التسلطية القومية

العمل الشنيع الذي حدث في ١١ أيلول/سبتمبر وما تلاه من الإرهاب البيولوجي فإن الحياة تواصل مسيرتها وتتكيف مع الواقع الجديد.

أما المناسبة الأخرى التي قد تثبت فائدة الحوار في تعزيز أمن البشر فسوف تأتي عندما تلتقي الحكومات في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، بالمكسيك في العام القادم. وتعتبر كيتس ونيفيس هذا المؤتمر مناسبة هامة لتعزيز مصالح جميع الأمم. إلا أننا نعلق الآمال بوجه خاص، على أن يقوم هذا المؤتمر بتبني تطلعات الاقتصادات الصغيرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز تحسين تقدير احتياجاتها وأوجه ضعفها وظروفها الخاصة.

ولقد قام رئيس وزراء بلدي مرارا وتكرارا بحث المجتمع الدولي على أن ينظر إلى الحالة التي تنفرد بها الاقتصادات الصغيرة الضعيفة نظرة أكثر عدلا. وهذا ليس مناشدة للصدقات الدولية، وإنما بمثابة إشارة لتشجيع نوع من الواقعية يمكن من خلالها وضع "خطة مارشال" قوامها الالتزام بتنشيط الاقتصادات الصغيرة الضعيفة حتى يتسنى لها أن تشارك في الاقتصاد المعولم مشاركة فعالة.

إن الحوار هام في بناء ديمقراطيات حقيقية قائمة على المشاركة. إلا أن الديمقراطية تعتبر حاسمة فيما بين الدول بقدر ما تعتبر حاسمة داخل الدولة الواحدة. وعندما يشعر الشعب الذي نقوم بخدمته بأن أعمالنا كقادة لا تعبر عن أحلامه وأهدافه وتطلعاته، فإنه يحق له أن يستعمل حقه الديمقراطي لإحداث التغيير. ولذلك، فإن الواجب يملينا علينا أن نعطي لآماله المشروعة الصامتة صوتا عاليا. ويجب علينا أن نولي قيمة مضافة لآمال شعوبنا وتوقعاتها لكي نضفي المشروعية على مفاهيم الديمقراطية التمثيلية.

وإنني في هذا السياق أحث هذه الهيئة على مضاعفة جهودها من أجل التوصل إلى حل للمأزق المؤسف الذي ألمّ

الدول الأعضاء التي تتحلى بالمسؤولية، يقع علينا التزام حقيقي بالعمل على تحسين حياة المحرومين. وإني على ثقة بأن هذا هو السبب الرئيسي في وجودنا هنا. ولذلك، فإن علينا أن نواصل تصحيح هذا الفصل الهام في تنمية أمن البشرية. كما يجب علينا أن نظل مدركين، كأعضاء في القرية العالمية، لأنه لا بد لنا أن نتخلى عن الشكوك القديمة ونعتقد شراكات جديدة ونتقبل الحوار والتنوع بوصفها عناصر ضرورية لتكاملنا.

وسوف يثبت أن الشراكة والتفاهم أمران جوهريان في الجهود التي نبذلها للتصدي للمشاكل المشتركة كالاتجار بالمخدرات ووباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وقد عقدت الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منعطف هام، ونحث الدول الأعضاء على دعم القرارات التي اتخذت. ويشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدول الصغيرة، مثل سانت كيتس ونيفيس، تحدياً من أكبر التحديات المدمرة التي يواجهها تطوير الأمن البشري، لأن هذا المرض يهدد بالإحلال بالتوازن الدقيق بين النمو الاجتماعي والقدرة الاقتصادية.

وهناك خطر هائل محقق بشعبنا. وتوقع فقدان عقود من التنمية وأفراد ماهرين نتيجة لهذا المرض أمر واقعي بصورة مذهلة. وفضلاً عن فقدان الحكومات شبابها وأكثر أفرادها إنتاجاً، فإن من المتوقع أن تعيد هذه الحكومات بالتالي تخصيص كمية ضخمة من الموارد الشحيحة بالفعل لتوفير الرعاية والعلاج المكلف بدلاً من استخدامها في برامج التنمية الجوهريّة. ونحیی حكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي وغيرهما للمبادرات الهامة التي اتخذت مؤخراً للمساعدة في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/

واتخاذ الإجراءات من طرف واحد كوسيلة لحل المشاكل. ففي مسألة حاسمة بالنسبة للمستقبل الاقتصادي لبلدان منطقة البحر الكاريبي، من غير المفهوم أن يتم التوصل إلى استنتاجات وتتخذ القرارات دون التلطف بإجراء حوار مع البلدان التي وجهت ضدها اتهامات قاسية. بيد أن صوت العقل ساد مؤخراً، وتحقق تقدم هام، بروح من الحوار والشراكة، عن طريق التوصل إلى اتفاق يمثل حلاً وسطاً. وتشيد الجماعة الكاريبية بهذا الاتفاق المتعلق بالمبادرات المالية الخارجية كخطوة في الاتجاه الصحيح. وهذه هي قوة الحوار بين الحضارات.

إننا نتصور أن آليات العولمة، إذا تم تطبيقها في الوقت المناسب وبطريقة منصفة، يمكن أن تكون مثمرة وشاملة وأن تؤدي إلى تحسين ظروف العيش. وينبغي أن يتم التأكيد على أننا لا نعارض العولمة، بالرغم من أن الدول الصغيرة قد تكون لديها بعض المخاوف المبررة إزاءها. وإننا على العكس، نرحب بالفرص المتاحة لتمكين مواطنينا حتى يتسنى لهم التنافس بنجاح في السوق العالمية، مدركين مع ذلك، بأن التمكين والقدرة على التنافس بنجاح يقتضيان مجموعات من المهارات المناسبة والموارد الأكاديمية والأدوات المادية. وحتى تستفيد الدول الصغيرة استفادة تامة من النظام الاقتصادي الجديد، فإن الخطة العالمية يجب أن تصبح خطة إنسانية سريعة الاستجابة بصورة تكفي لتيسير إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة بصورة تتسم بالإنصاف وبكلفة يسهل تحملها - أي التكنولوجيا التي تعتبر ملائمة وسريعة الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمجتمعات المحلية الفقيرة والدول الصغيرة.

وبدون التحلي بالواقعية واتباع نهج شامل في دراسة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول الصغيرة، فإن هناك احتمالاً لوقوع اضطراب خطير عندما تحاول هذه الدول أن تعمل داخل السوق العالمية. وإننا باعتبارنا من

وباسم شعب سانت كيتس ونيفيس، نخيي الرئيس مرة أخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موني كابتان، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية ليبيريا.

السيد كابتان (ليبيريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه الدورة التاريخية بالنيابة عن فخامة الدكتور تشارلز غانكاوي تيلر، رئيس جمهورية ليبيريا وأن أشاطر الجمعية إسهامه في هذه المناقشة.

ويسرني أن أهنيئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ونود أن نؤكد لسعادته كامل تعاون وفد ليبيريا.

وأود أن أغتنم الفرصة أيضا لكي أعرب عن تقديري للرئيس السابق هاري هولكيري، ممثل فنلندا، للأسلوب القدير الذي أدار به الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

وبالمثل، أود أن أهنيئ أميننا العام المرموق، السيد كوفي عنان، على إعادة انتخابه أميناً عاماً وعلى الاعتراف المميز الذي حصل عليه بنيله جائزة نوبل للسلام. ولا شك في أن هذا يرجع إلى نفاذ بصيرته والتزامه والأسلوب الكفء الذي قاد ولا يزال يقود به منظمتنا.

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي مكان لا يبعد كثيراً عن هذا المكان المكرس لصون السلم والأمن الدوليين، واجه العالم نوعاً من الإرهاب يجعلنا جميعاً نشعر الآن بضعفنا. ولا يقتصر هذا الإرهاب على مجموعة واحدة من الأفراد، كما أنه لا يفتقر على موقع جغرافي واحد أو على مجموعة عرقية أو دينية معينة. ونظراً لطبيعته العابرة للحدود الوطنية، فينبغي للعالم أن يرص صفوفه وأن يسي نمادج جديدة للرد على هذه الآفة بطريقة منسقة وجماعية. ويجب

الإيدز في منطقة البحر الكاريبي، ونحث الجهات الأخرى على اتخاذ مبادرات مماثلة.

إننا نشهد الدور الهام الذي يؤديه الحوار في نهج نصف الكرة الغربي الذي تتبعه منظمة الدول الأمريكية من خلال آلية التقييم المتعددة الأطراف. ويتيح ذلك للحكومات الدول الأعضاء أن تتعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات وفي اتخاذ مبادرات العرض والطلب وفي تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية أو المشتركة. ونعتقد أن هذا النهج مفيد لأنه يكثر من النهج المشتركة ويشجع على الابتعاد عن الإجراءات الانفرادية ويتيح للدول الأعضاء أن تتشاطر الخبرات بشأن الإقلاع عن الاستعمال وعلم الأوبئة المتصل بإساءة استعمال المخدرات والاتجاهات الأخرى. وستوافقون على أن مكافحة الاتجار بالمخدرات تتجاوز الحدود الوطنية. ولا يمكننا أن نشير بأصابع الاتهام ولا أن نوزع اللوم على البعض. فنحن في حاجة إلى اتخاذ إجراء ملموس.

وترحب سانت كيتس ونيفيس بنهج منظمة الدول الأمريكية، الذي يتيح لنا في منطقة البحر الكاريبي أن نعمل في إطار متعدد الأطراف لإيجاد حلول مشتركة. وبالمثل، تركز هذه الآلية الاهتمام على المشاكل الجذرية وتشجع الشراكة في نصف الكرة الغربي. ونرجو أن تصبح هذه النهج مكونات لا تتجزأ من حل المشاكل في الأمم المتحدة.

ختاماً، لقد كان العام الماضي مليئاً بالأحداث بصفة خاصة. فبدأنا بمؤتمر قمة الألفية واحتتمنا بالدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفيما بينهما تداولنا بشأن كثير من القضايا المثيرة للخلاف. وأرجو أن تتمكن أثناء العام الجديد من التقدم بحماس متجدد، فنبني على أساس العمل الشاق الذي وضعه أسلافنا في عهدتنا، ونمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقاً لمن سنسلمهم الراية.

مع ذلك، يجدر بي أن أضيف سؤالاً جوهرياً، وهو ما إذا كانت الظروف والممارسات والتقاليد متوفرة لتحقيق تغيير إيجابي، على افتراض أننا نعي أنه تغيير إيجابي من أجل الصالح العام. ولتحقيق أي تغيير إيجابي من أجل الصالح العام، فيجب تهيئة ساحة عمل متكافئة تتجسد فيها بحرية المصلحة العامة في عملية التغيير. وساحة العمل المتكافئة هذه يجب أن تتوفر فيها السمات التالية: الشفافية والحرية والعدالة والممارسات الديمقراطية.

وبالنسبة للشفافية، يجب أن نفترض وجود حالة يتوفر فيها الانفتاح في سير العمل في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وفي عملية صنع القرار داخلها. ويجب ألا يجري مجلس الأمن مداولاته في سرية، كما كانت الحالة في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، الفترة التي تميزت بالدبلوماسية السرية وتشكيل الأحلاف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بابانديرو (اليونان).

وبالنسبة للحرية، يجب أن نفترض أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنها أن تتخذ قرارات دون تهديد أو إكراه أو خوف أو عقاب.

ومن حيث الإنصاف، ينبغي أن نفترض أن القرارات لا يمكن أن تتخذ بما يتعارض مع الحتميات الأخلاقية العالمية، أو بما يضر بسيادة الدول. ولا يجوز أن تشكل الجزاءات التي تنطوي على عواقب اجتماعية - اقتصادية وإنسانية أدوات سياسية تتاح لقلّة من الدول الأعضاء.

ومن حيث الممارسات الديمقراطية، يجب أن نفترض أن عملية صنع القرار ينبغي أن تكون معبرة عن إرادة الأغلبية لا إرادة القلّة؛ وأن جميع الأعضاء متساوون في التعبير عن رأيهم ومتساوون في المشاركة.

أن نعمل بلا تأخير وبدون مناقشات لا داعي لها. وينبغي أن نعمل بتصميم وبسرعة.

تتطلب مشكلة الإرهاب الآن أن تضطلع منظماتنا، الأمم المتحدة، بدور قيادي في تنسيق وتوطيد الجهود الدولية للتصدي للتحديات الجديدة التي تثيرها هذه المشكلة. ويجب أن تكون الأمم المتحدة حافزاً على بذل هذه الجهود، لا أن تكون شبكة بيروقراطية أخرى للتراخي وإجراء المناقشات المطولة. والأمم المتحدة، وهي المؤسسة التي أسندت إليها الإنسانية مسؤولية صون السلم والأمن العالمين هي اليوم موضع التهديدات الإرهابية. ولا بد من أن نقرن أقوالنا بالأفعال ويجب علينا أن نرد على هذه الآفة.

وتكرر حكومة بلادي إدانتها بأشد لهجة أعمال الإرهاب الوحشية الشائنة التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة والتي أدت إلى خسارة فادحة لا يمكن تصورها في الأرواح ودمار شديد في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وقد قدمت حكومة بلادي عروضاً ملموسة إلى حكومة الولايات المتحدة والتحالف الدولي واتخذت تدابير قوية تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأود أن أنتقل الآن إلى قضية إصلاح الأمم المتحدة. وإنني مثل بقية الوفود، أعتقد أن الإصلاح يعني التغيير صوب أحوال أكثر إيجابية. وأفترض أننا عندما نتكلم عن الأمم المتحدة إنما نتكلم عن دول اجتمعت لمصلحة مشتركة في تحقيق هدف مشترك. وخلاصة القول إننا عندما نتكلم عن الإصلاح، يجب أن نقبل بأن الظروف التي اجتمعت دولنا في ظلها لمصلحة مشتركة في تحقيق هدف مشترك ظروف غير مستساغة الآن وتقتضي التغيير. والمسائل التي ما زال الكثيرون منا يناقشونها تتعلق بالتغييرات التي نريدها وكيفية تحقيق هذه التغييرات.

العامّة. وعلى ذلك، سيكون تركيز الدول الأقل قوة على الانضمام إلى النادي، وليس السعي إلى تحقيق الهدف الأهم وهو التكامل الذي يمثل الرد الوحيد على تحويل الدول الأقل قوة إلى دول صاعدة تفرض إجراء التكيف من خلال الضغوط الهيكلية. إن المناقشة ليست الآلية التي تحدث التغيير.

ولا يمكن لفرادى الدول الأقل قوة أن تأمل في الصعود كدول قوية إلا من خلال عملية تكامل في إطار تجمعات إقليمية حيث تجتمع القوة في مركبها الكلي في إطار قدرة مشتركة. وقد يتطلب ذلك تكامل الموارد الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية والسياسية والاجتماعية في قدرة إقليمية متكاملة. ولن يخضع هيكل النظام السياسي الدولي للتكيف إلا إذا تحقق ذلك الهدف.

وليس بوسع أفريقيا، بكل ما لديها من إمكانيات، أن تقبل بالبقاء على الهامش وتعرض على القبول بوضعها الحالي وهو أقل القارات نمواً. وتعرض الثقافة الأفريقية والتراث الأفريقي وأنظمة القيم لخطر الضياع في خضم الأخلاقيات المعيارية التي تقوم على القيم الغربية. وأفريقيا يجب ألا تضع فرصة إنشاء الاتحاد الأفريقي الجديد لكي تحقق تكاملاً ذا مغزى وتعاوناً في إطار بناء قدرة أفريقية قوية من شأنها أن تتيح للأفارقة أن يكون لهم رأي في عالمنا المشترك. وسيقتضي ذلك التزاماً براغماتياً جديداً، ورؤية، وتعاوناً وتضحية من جانب الزعماء الأفارقة. والأمم المتحدة بإمكانها أن تعمل من أجل أفريقيا، وعلينا أن نتعلم من النجاحات التي حققها سماسة القوة الذين جعلوا من الأمم المتحدة أداة هامة لتحقيق سياساتهم الخارجية.

إن ليريا دولة صغيرة تقع في غرب أفريقيا وقد ظلت تعاني طوال سبعة أعوام من الحرب الأهلية في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧. وخلال سنوات الحرب الأهلية، دُمّرت معظم المؤسسات وجرت عملية استنزاف للعقول، نظراً

ومن المؤسف، أن الأمر الواقع فيما يتعلق بالأمم المتحدة هو النقيض لكل هذه الشروط الضرورية. كيف يمكننا أن نتصور إمكانية الإصلاح في غياب نظام يحقق المساواة في الفرص؟

ولا يمكن أن يكون للإصلاح مغزى إلا في سياق تغيير روح الميثاق. وهذا يتطلب، كما اقترحت نظاماً يحقق المساواة في الفرص. ولكن علينا جميعاً أن نعترف بأن مفهوم الإصلاح لم يصبح متداولاً إلا بسبب محاولة ضم دول صاعدة إلى مجموعة الصفوة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد أثارت هذه المحاولة الاحتجاج بشدة على الامتياز الذي تتمتع به القلة، ويتمثل التحدي في كيفية قبول هذه الدول الصاعدة دون الإحلال بعملية توزيع المزايا القائمة حالياً. فالمزايا لا يتنازل عنها أبداً. ولا تتم المشاركة فيها إلا عندما تفرض الهياكل السياسية ضم الآخرين.

ولن يجري الإصلاح داخل الأمم المتحدة إلا حين تحدث تغييرات هيكلية في توزيع السلطة ويزعج المزيد من القوى غير التقليدية. ولذلك سيكون توقع إجراء إصلاح ملموس في الأمم المتحدة دون تغييرات هيكلية ممارسة عقيمة. وما نفترض أنه إصلاح سيكون في جوهره تكيفاً أدت إليه الضغوط الهيكلية. وسيقتصر هذا التكيف على تسكين الدول الصاعدة حديثاً، وتهدة الدول الأقل قوة في الوقت نفسه من خلال المشاركة دون سلطة. وسيتجلى هذا الفارق في منح حق النقض. ولن تصبح العضوية الدائمة مرادفة لحق النقض بعد ذلك.

أما بالنسبة للدول الأقل قوة، فلن يكون الكفاح من أجل السلطة، وإنما سيكون حول المشاركة بالانتساب، أي أنه سيتخذ شكل عضوية نادٍ للنخبة. إن المكانة هي الشغل الشاغل للشخصية الوطنية. والمكانة، على الرغم من سطحيته تلمسها الدول التي تسعى إلى تمييز نفسها عن

على الرعاية الصحية غير متوفرة لحوالي ٧٠ في المائة من السكان. وتقدر نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بـ ٨ في المائة بين السكان.

منذ عام ١٩٩٩، يشن المتمردون الحرب في مقاطعة لوفاف ضد الحكومة المنتخبة دستوريا في ليبيريا، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المعرضة للخطر بالفعل. فالموت والدمار وتشريد السكان وزيادة عدد اللاجئين الليبريين أسهمت كلها فيما تسميه وكالات الأمم المتحدة الأزمة الإنسانية في ليبيريا.

وقد تعرقلت قدرة حكومة ليبيريا على الدفاع عن سلامة أراضيها نتيجة للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة، بالرغم من حق الدفاع عن النفس، الموضح في المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. ولم يتخذ مجلس الأمن أي تدابير للحيلولة دون مقتل الليبريين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال، وهم هدف للفظائع المرتكبة في مقاطعة لوفاف على نحو مستمر بأيدي المتمردين المسلحين.

وهذا البلد الذي أصبح ضحية للحرب والفقر والمرض أصبح اليوم أيضا ضحية لنظام جزاءات عقابي فرضه مجلس الأمن بقراره ١٣٤٣ (٢٠٠١). وقد أبلغ ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مجلس الأمن في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ أن الحالة الإنسانية في ليبيريا أصبحت "بائسة" (S/PV.4405، ص ٤١). ومنذ أن فرض مجلس الأمن الجزاءات على ليبيريا، والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية تظهر أن الظروف المعيشية لشعب ليبيريا تدهورت تدهورا محزنا على الرغم من ادعاء المجلس بأن الجزاءات لن تكون لها آثار معاكسة على عامة الشعب. وتبين الإحصائيات المتاحة وجود علاقة متبادلة بين فرض الجزاءات وتدهور مستويات معيشة الشعب الليبيري.

لسفر العديد من المعنيتين الليبريين إلى الخارج بحثا عن فرص عمل أفضل. وتسببت الحرب أيضا في تدمير الهياكل الأساسية، بما في ذلك محطات توليد الطاقة، ومحطات المياه والمدارس والمستشفيات والمطارات والجسور والممتلكات الخاصة. وقد انتهى الأمر بـ ٦٦٠ ٠٠٠ ليبيري إلى أن يصبحوا لاجئين، وتحول ما يزيد على مليون ليبيري إلى مشردين داخليا. والأكثر خطورة، أن المجتمع الدولي فشل في المساعدة على إعادة إدماج ٦٠ ٠٠٠ مقاتل من المقاتلين السابقين ظلوا في حالة بطالة وفراغ.

وفي عام ١٩٩٧ تولت السلطة الحكومية المنتخبة دستوريا وواجهت تحديات تمثلت في استعادة دولة ديمقراطية. وبعد مرور أربعة أعوام ما زالت الحكومة الوليدة تواجه مجتمعا دوليا غير متعاطف؛ فلم تحصل على أية مساعدات إنمائية رسمية، وتدهورت المساعدة التي يقدمها المانحون لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في ليبيريا خلال الأعوام الأربعة الأخيرة. ويبلغ معدل البطالة في الوقت الحالي ٨٥ في المائة بينما يعيش ٨٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر. ووفقا لتقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يقدر أن معدل الأمية يبلغ ٨٠ في المائة. ونصف عدد الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس لا يلتحقون بالمدارس. ومعدل وفيات الرضع يبلغ ١٣٤ لكل ١ ٠٠٠ مولود.

ويبلغ انتشار الإعاقة بين السكان ١٦,٤ في المائة، تتصل إعاقة ١٢,٧ في المائة منهم بالحرب، في حين أن معدلات منظمة الصحة العالمية لأي بلد خارج من حرب يتراوح بين ٧ و ١٠ في المائة. والأسباب الشائعة التي أدت إلى الإعاقة تثير الجزع، حيث أن ٩١,٥ في المائة من هذه الحالات يرجع إلى الإصابات الشديدة والمرض ولا يتاح لـ ٢١ في المائة من سكان الحضر و ٨٠ في المائة من سكان الريف الحصول على مياه الشرب المأمونة. وإمكانية الحصول

عدددهم آنذاك ١٤ مليوناً فعلياً من الاجتماع ببقية العالم. وليس في الميثاق ما يبرر هذا القرار، ومع ذلك فقد وُضعت سابقة ما زالت غير مسبقة. ورغم ذلك، تعتقد الحكومة الليبرية أنه ينبغي أن يتاح التمثيل والمشاركة في هيئتنا العالمية لشعب جمهورية الصين المحب للسلام البالغ تعداداه الآن ٢٣ مليوناً. كما أن الشعب الليبري يحذوه الأمل في أن يتحد الشعب الصيني العظيم من جديد بسلام تحت مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وختاماً، اسمحوا لي بأن أهدئ مخاوف كل من تشغلهم الحالة القائمة بين أعضاء اتحاد نهر مانو. فقد عقد زعماء دول اتحاد نهر مانو الثلاث العزم على وضع جميع خلافاتهم جانباً وعدم العودة إلى عملية توزيع اللوم المدمرة. فنحن شعب واحد تربطه وشائج الدم والثقافة واللغة. ويربطنا ببعضنا البعض مصير مشترك على نحو لا ينفصم وله القدرة على مقاومة الخلافات العابرة. وأتفق كلية مع رئيس غينيا كوني حين وصف عراكننا بأنه مسألة عائلية. فأبناؤنا وبناتنا، وإخواننا وأخواتنا وأمهاتنا وآبائنا قد بدأوا عملية المصالحة وبناء الثقة في فريتاون وكوناكري ومونروfia. وقد اتخذ حتى الآن عدد من القرارات الهامة على صعيد وزراء الشؤون الخارجية واللجنة الأمنية المشتركة. ونسأل الجمعية مساندتها في تلك العملية.

وأخطئ إن لم أعرب عن تقديري للتضامن والدعم الأخويين من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي صمدت للاختبار الذي تمثله جميع تحدياتنا وصعوباتنا وبقيت مركزاً انتباهها على هدف تحقيق السلام. ونحن أيضاً لا يزال السلام هو الهدف الذي ينصب عليه تركيزنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل ليليان باتل، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في ملاوي.

وقد فرض مجلس الأمن حظراً على سفر حوالي ١٠٠ ليبري إلى جميع أنحاء العالم، دون أي تبرير منطقي. وقد طالبت حكومتي مجلس الأمن بأن يُعرّف المعايير التي استخدمها لاستبعاد الأشخاص الخاضعين لحظر السفر. وقد حرمت حكومة ليبريا من هذا العنصر الذي يمثل الحد الأدنى للشفافية والعدالة. والذين يخضعون لحظر السفر يشملون المرضى ورجال الأعمال والزوجات وحتى الزوجات السابقات. ويا لها من سابقة مخيفة ومفزعة وخطيرة وضعها المجلس. ولا تتكلم ليبريا عن نفسها، لأنها قد أصبحت ضحية بالفعل، وإنما عن بقية الموجودين منكم هنا، الذين قد يتعرضون لمعاملة مماثلة في المستقبل.

وأترقب بصبر نافذ الغد الذي يتم فيه انتصاف بلدي من الظلم الذي يعانيه، حين لا يعود لزاماً عليكم جميعاً، أنتم الموجودون هنا، إنفاذ جزاءات ظالمة. واليوم أترقب بصبر نافذ أن أسمع الجمعية العامة تعرب عن معارضتها للألام التي تفرض على الأطفال والنساء والشيوخ الليبريين. وأترقب بصبر نافذ أن يبدي كل عضو من أعضاء مجلس الأمن احترامه لحقوق الإنسان الخاصة بشعبي. وأترقب بصبر نافذ اليوم الذي لا تعود فيه الأمم المتحدة أداة تستخدم للتسبب في معاناة الأبرياء. وتهيب حكومة ليبريا بمجلس الأمن أن يرفع جميع الجزاءات المفروضة عليها وأن ينهي معاناة الشعب الليبري.

وقد اتخذ قرار في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام ١٩٧١، ترتبت عليه إلى اليوم آثار بعيدة المدى. ففي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، بعد عقدين من المناقشات، وبفضل قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي اعتمد بأغلبية ٧٦ صوتاً مؤيداً و ٣٦ صوتاً معارضاً، وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت، تم طرد جمهورية الصين من هذه الهيئة العالمية. وبذلك القرار، منع أحد الأعضاء المؤسسين وسكانه البالغ

كما أود أن أذكر مجدداً تهاني حكومة ملاوي للسيد كوفي عنان على تعيينه في منصب الأمين العام لفترة ولاية ثانية.

ومن الأمور المروعة والمؤسفة للغاية أن بعض الناس بيننا قاموا بأعمال إرهابية شنعاء وبغیضة، وذلك في وقت كنا نظن أننا نحرز تقدماً في التطور الإنساني. فالهجمات الإرهابية التي شنت على هذا البلد في ١١ أيلول/سبتمبر، تذكرنا بأن القرية العالمية التي نعيش فيها مهددة من قبل أناس لا يرون قيمة للحياة الإنسانية والقيم الديمقراطية. وترى حكومة ملاوي أنه لا يمكن أن يبرر سبب أو منطق الإرهاب كوسيلة لتحقيق أهداف الأفراد أو الجماعات، لأن هذه الأعمال ينتج عنها تدمير عشوائي للأرواح البشرية والممتلكات. ومن الواضح أنه لن تنجو دولة من الدول من الآثار المهلكة والبعيدة المدى المترتبة على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر.

وتدين حكومة ملاوي دون تحفظ تلك الأعمال وتتعهد بتقديم دعمها وتعاونها في الحرب على هذه الأعمال الإجرامية التي ليس لها ما يبررها. ويحدونا أمل صادق في أن يقدم جميع المسؤولين عن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، بل وغيرها من بقاع العالم، سريعاً للعدالة. وبما أننا جميعاً نواسي ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة، فلنظهر أيضاً تصميمنا الإجماعي على معالجة هذه المشكلة على نحو حاسم ونهائي بالتصديق على جميع الاتفاقيات الرامية إلى مكافحة الإرهاب أو الانضمام إليها. وسيبعث ذلك برسالة قوية عن مقصدنا المشترك في اجتثاث هذا الشر من بيننا إلى جميع بقاع المعمورة.

ومن المعلوم للجميع أن الإرهابيين - سواء كانوا جماعات أو أفراد أو كيانات - يعملون في إطار شبكات متطورة في كل أنحاء العالم. وبالتالي، فإنه ما من بلد يمكنه أن

السيدة باتل (ملاوي) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أنقل تعازي شعب جمهورية ملاوي وحكومتها إلى حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن شعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية وغيرها من البلدان التي قضى رعاياها نحبهم في حادث سقوط الطائرة بحري كويتز، هنا في نيويورك، يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وبالمثل، أود أيضاً أن أوجه التعازي إلى حكومة الجزائر وشعبها، في أعقاب كارثة السيول التي فقد الكثيرون أرواحهم بسببها وتعرض الكثير من الممتلكات للضرر.

وبالنيابة عن وفد ملاوي، أتشرف كثيراً بالانضمام إلى زملائي الممثلين في قنثة السيد هان سونغ - سو على توليه رئاسة الجمعية العامة. ويتطلع وفدي إلى العمل معه عن كثب على مدى الشهور المقبلة في السعي لإيجاد حلول مستدامة للشواغل والتحديات العالمية الرئيسية التي لا تزال تواجه البشرية، وفي تعزيز السلام والأمن والتفاهم على الصعيد الدولي.

واسمحوا لي أيضاً بأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقدير ملاوي لسلفه السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا، وشكرها له لما اتسم به من المهارات غير العادية والدراية الفنية والالتزام الذي لا يتحول. وقد لاحظنا مع التقدير كيف تمخضت جهوده الدؤوبة وإصراره عن إحراز تقدم بشأن معظم بنود جدول الأعمال خلال فترة رئاسته.

وهل لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأهنئ أميننا العام السيد كوفي عنان والأمم المتحدة بأسرها لإهدائهما معاً جائزة نوبل للسلام عن العام ٢٠٠١. وهذا يبرهن على اعتراف العالم بالخطى الواسعة التي قطعتها المنظمة وقطعها الأمين العام في دفع ولاية الأمم المتحدة قدماً للأمام. وهذا إنجاز نادر ينبغي أن نفخر به، وأن يكون فيه تشجيع لنا جميعاً على بذل المزيد من أجل خير الإنسانية.

ومما يزيد من تفاقم هذا الوضع تزايد الديون الخارجية، وانحيار الهياكل الأساسية العامة، والأداء المهمش للخدمات الاجتماعية، والتدهور الشديد للبيئة، وارتفاع معدلات الأمية، والنضوب السريع للموارد البشرية والأيدي العاملة الماهرة نتيجة للصراعات المسلحة التي لا تنتهي، والدمار الذي تسببه الأوبئة، مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل، وغير ذلك من الأمراض المعدية. تلك هي بعض القضايا العديدة التي ما فتئنا نناقشها مرارا وتكرارا في هذه الجمعية العامة وفي محافل أخرى، ومع ذلك يبدو أننا لم نحقق أي تقدم فيها.

ومن الواضح أن أفريقيا تتعرض لخطر استبعاد فعلي وشيك الحدوث من المجرى العام للاقتصاد العالمي، وسيزداد هذا الخطر إذا لم يتم التمسك بإخلاص بالروح والمثل العليا والغايات والالتزامات المتوخاة في قمة الألفية من أجل ضمان إدماج البلدان النامية بشكل ملموس وفَعَال في الإطار الاقتصادي العالمي بشروط تساعد على التوصل إلى مستقبل مشترك واعد يحقق المساواة والإنصاف والرخاء للجميع في عالم تسوده العدالة.

وعلى الرغم من كل هذه المخاوف، فإن وفد بلادي ما زال يشجعه توافق الآراء العالمي واسع النطاق بشأن مجموعة من القضايا الرئيسية ذات الأهمية الحاسمة للبلدان الأفريقية الأقل نموا. فهناك نتائج إيجابية تم التوصل إليها خلال الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمؤتمرات العالمية التي انعقدت هذه السنة والتي تشمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب - وقد عبّرت تلك النتائج عن اعتراف عالمي بازغ حديثا بأن هناك حاجة ملحة

يعالج بمفرده هذه المشكلة بشكل حاسم. ومن الختمي أن نعبئ مواردنا جميعا للتصدي بحزم وتصميم لسرطان الإرهاب. ويشكل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) أساسا متينا وواضحا ينبغي أن يركز عليه تعاوننا. ومن الواضح تماما أنه لو أمكن تنفيذ هذا القرار تنفيذا جادا فإنه قد يبط الأنشطة الإرهابية ويكبحها بشكل فعّال.

ويجدر التذكير بأن الأولوية الاستراتيجية لقمة الألفية التي انعقدت في العام الماضي كانت تتمثل في إيجاد السبل التي تكفل إعادة تشكيل وإعادة توجيه تركيز الأمم المتحدة على نحو من شأنه أن يولد إحساسا متجددا ومشتركا بمهمتها العالمية، وبالتالي تمكينها من إحداث تأثير حقيقي وكَمِيّ في حياتنا "نحن الشعوب" في الألفية الجديدة.

ومع ذلك، فمما يؤسف له أنه بعد مرور عام على هذا الحدث الذي اعتبر نقطة تحول هامة، نرى أن التزامات قمة الألفية تبدو مجرد التزامات على الورق أو مجرد أقوال عابرة صدرت عن الدول متقدمة النمو. فلم تنفذ رؤى القمة وغاياتها وأهدافها الاجتماعية الجماعية التي كثر التهليل لها ولقيت نفس المصير الذي لقيته الالتزامات السابقة للدول الثرية.

ومن الحزن أنه في ذروة الانطلاقة العالمية للتكامل، ما زال هناك عدد كبير بشكل غير معقول من البلدان خارج نطاق حلقة العولمة، بينما تتحكم حفنة قليلة من بلدان الشمال القوية اقتصاديا في تحديد وتيرة وشروط المشاركة في الاقتصاد العالمي، ناهيك عن التوزيع المجحف لمنافعه. ومما يبعث على خيبة الأمل كذلك أن نلاحظ أن القارة الأفريقية بشكل خاص ما زالت أبعد ما تكون عن الحصول ولو على نصف المنافع التي سعت جاهدة للحصول عليها من الاقتصاد العالمي. وتتحدر قارتنا الآن أكثر من أي وقت مضى في هاوية الفقر الجماعي التي تزداد تدهورا.

وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن إشادة خاصة بالأمين العام كوفي عنان على المبادرات الكثيرة التي اتخذت زمامها لمنع الصراعات العنيفة في أفريقيا والمناطق المضطربة الأخرى في العالم. إن قيام مجلس الأمن مؤخرا بإصدار تقريره الخاص المعني بمنع اندلاع الصراعات، الذي يعالج بتعمق القضايا العديدة التي انبثقت عن تقرير الإبراهيمي للدليل عملي على تصميم الأمين العام القوي بأن يجعل المجتمع الدولي يعالج النزاعات والتوترات السياسية قبل أن تستفحل وتتحول إلى مجاهبات مسلحة شاملة وصراعات عنيفة، مما يشكل تحدياً رئيسياً وتهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين.

ونرى من نفس المنطلق أنه لكي تهدئ الأمم المتحدة بشكل فعال الصراعات العنيفة، فلا بد لها من أن تعالج بطريقة حاسمة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فلا تزال سهولة الحصول على هذه الأسلحة ونقلها وانتشارها تشكل السبب الأساسي الذي يجعل الصراعات العنيفة مستعصية على الحل ويؤدي إلى نشوء حالات انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في بعض مناطق أفريقيا.

ووفدي في غاية الشكر للنجاح الذي تحقق، وإن كان محدوداً، خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد مؤخراً. وعلى الرغم من المحاولة الحماسية من الآخرين لتميع توافق الآراء العالمي المتفق عليه وبرنامج العمل، فإن أفريقيا تستعيد رباطة جأشها في عقد المؤتمر نفسه باعتباره نقطة بداية جيدة لوضع تدابير فعالة للحد من الأضرار التي لا تقاس بسبب هذه الأسلحة الفتاكة.

وإن العديد من الشرور مثل الرق، وتجارة الرقيق، والاستعمار، والفصل العنصري، والإبادة الجماعية، ووباء

لأن نبدأ بشكل ملموس معالجة القضايا التي ستنهض بجرأة كبيرة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأقل تقدماً. وينبغي أن تصبح الإعلانات وبرامج العمل التي تم الاتفاق عليها في تلك المؤتمرات محط اهتمام أي حملة دولية مخصصة لتقليل الفوارق والتباينات الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب. وفي رأينا أن استمرار هذه التباينات وأوجه الإجحاف تشكل في الواقع السبب الجذري للاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمزق حالياً البلدان الأفريقية وبعض المناطق الأخرى في العالم. وتود ملاوي أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بإعلانات التعهدات والإجراءات والبرامج التي اتفق عليها في تلك المؤتمرات.

وما تحتاج إليه البلدان النامية هو أن تعطى الفرصة لكي تبدأ بداية جديدة، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال صفقة شاملة للإعفاء التام من الديون تتخلل المبادرات الحالية لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونحن بحاجة أيضاً إلى المزيد من المساعدة التقنية، والمزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات موارد رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة النمو بقدر كبير.

ونود أيضاً أن نصر على صدور التزام صادق من بلدان الشمال بأن تدمج اقتصاداتنا بشكل كامل في الأسواق المعولمة، وذلك من خلال إزالة العوائق التقنية الموضوعة في وجه صادراتنا. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في كسر حواجز الحمائية، ودعم السعي من أجل اتخاذ تدابير يمكنها أن تساعد الدول الفقيرة على التخلص من فقرها وضعفها. ويتمشى هذا مع روح القرارات والمقررات التي اتخذت في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في العام الماضي.

ينقض عقودا من المكاسب الاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس. ويوجد في المنطقة دون الإقليمية ٧٥ في المائة - أي ٣٦ مليونا - من العدد الكلي للأشخاص المصابين بالإيدز في العالم. ومتوسط معدل النمو الاقتصادي المتواضع، المتمثل في ٣,٢ في المائة، يصبح مصدر قلق بالغ عندما يقارن بمعدل نموها السكاني المترنح الذي هو في نفس المستوى تقريبا.

وعلاوة على ما تسببه الحروب الأهلية المستمرة من معاناة إنسانية لا توصف في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية - وهما مصدران من مصادر القوة الاقتصادية الكامنة في المنطقة دون الإقليمية - فإنها شلت كل محاولة صادقة بذلتها الجماعة الإنمائية لترويج نفسها كجهة رئيسية لاجتذاب رأس المال الأجنبي والاستثمار. ولذا فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى الإسراع بجهودها الرامية إلى الضغط على المتمردين في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تتمخض مبادرات السلام الجارية عن المكافآت الثرة لإبرام تسوية مبكرة وحاسمة. وإننا ندعو المجتمع الدولي أيضا إلى الاستمرار في تقديم الدعم والتعاون الضروريين لميسر السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان أن يؤدي الحوار فيما بين الكونغوليين ثماره ويفيد في ترسيخ المكاسب التي حققتها حتى الآن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملية لوساكا للسلام.

وتود الجماعة الإنمائية أن ترى أيضا ممارسة ضغط أكبر على جونا سافيمي لإجبار يونيتا على العودة إلى إطار لوساكا للسلام لعام ١٩٩٤. وتشديد جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على يونيتا وعقاب من ينتهكون الحظر هو وحده الذي سيحقق ذلك الهدف.

إن تحقيق السلم والاستقرار الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وإزالة التوترات في بقية المنطقة دون الإقليمية من شأنه وضع الجماعة الإنمائية على أساس

الإيدز، والفقر والجاعة، قد أملت بالقارة الأفريقية وأهلها. وترسخت هذه الشرور إلى درجة أن وسائل الإعلام الدولية لا تتطلع إلا إلى نقل التقارير عن المآسي التي تصيب القارة. لكن أفريقيا، على الرغم من هذه العلل، تستحق مكانة خاصة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم. وإدراكا لهذه الحقيقة فإن زعماءنا، في سعيهم إلى جعل أفريقيا مزدهرة وحيوية، عقدوا العزم على تحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

لقد آذن ميلاد الاتحاد بظهور المبادرة الأفريقية الجديدة، التي أعيدت تسميتها لتصبح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتي تسعى إلى إخراج أفريقيا من الركود ووضع القارة على أساس جديد للإنعاش والازدهار الاقتصادي وكذلك تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وإننا، بوصفنا منطقة نامية، ذات موارد مالية محدودة جدا، سنعتمد على شركائنا المتعاونين بغية كفالة تحقيق حلمنا بأفريقيا جديدة. ولذا أود أن أدعو إلى الدعم العالمي لهذه المبادرة النبيلة التي اعتمدها زعماءنا حتى يمكن لأبناء أفريقيا أن يروا تحولا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا حقيقيا لتحسين حياتهم.

لقد تولت ملاوي مؤخرا الرئاسة السنوية الدورية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي حين أن الدول الأعضاء في الجماعة تفخر بالسلام والاستقرار النسبي الذي يسود في معظم المنطقة دون الإقليمية، فإننا لا تزال تراودنا مشاعر قلق بالغ بشأن البطء الاقتصادي وتدهور التنمية البشرية في المنطقة دون الإقليمية. وتعاني الجماعة من نصيب غير مقسط من المشاكل والتحديات التي تتطلب زيادة المساعدة السخية والنية الحسنة من المجتمع الدولي.

من المعلوم للجميع أن الجماعة الإنمائية تترنح تحت ضغوط الخراب الذي لا يوصف بسبب وباء الإيدز، الذي

أؤكد للرئيس الدعم الكامل من وفدي له في أدائه لمهامه البالغة الأهمية.

سيظل القرن الحادي والعشرون يذكر إلى الأبد بالنار الجهنمية التي أحرقت العالم في ذلك اليوم الكئيب ذي السماء الصافية، يوم ١١ أيلول/سبتمبر. إن المشاهد المروعة لطائرات الركاب وهي تطير نحو حتفها حتى تتسبب في القدر الكبير من الموت والأسى واليأس لعدد لا يحصى من البشر ستظل مطبوعة في ذاكرتنا الفردية والجماعية. ومن المؤكد أن الإخفاق في تقديم المذنبين في تلك الجريمة ومن يتبعون الدرب نفسه إلى المحاكمة من شأنه أن يعني إذعاننا الجماعي إلى عهد لا ينتهي من الإرهاب والعيش في ظلام مخيف.

وترغب بوتان، حكومةً وشعباً، في أن أعرب مرة أخرى عن تضامننا مع حكومة وشعب الولايات المتحدة وأن أنقل مؤسساتنا القلبية إلى من عانوا الخسارة التي لا تعوض بأحبائهم وأعزائهم. إننا معجبون بالطريقة التي توحد بها شعب هذه الأمة العظيمة ليجابه التحديات التي خلقتها الأحداث المأساوية في أعقابها. ونشيد بالشجعان الذين برهنوا على إيثارهم بالمجازفة بأرواحهم وهم يكافحون من أجل إنقاذ أرواح الآخرين. قلوبنا وعقولنا مع مدينة نيويورك، التي لم تكن مضيفاً رائعاً للأمم المتحدة فحسب بل أيضاً مدينة لا مثيل لها في سخائها من حيث منح المأوى والرزق والأمل والسعادة للبشر من جميع الجنسيات والعقائد. والواقع أن أحداً لم يفاجأ بكون الإحساس بفداحة المأساة لم ينبع من عدد الضحايا المرتفع بشكل مخيف فحسب بل أيضاً من حقيقة أن القتلى كان بينهم أشخاص ينتمون إلى أكثر من ٨٠ بلداً.

أقوى للإنعاش الاقتصادي وأساس أقوى للسلم والأمن الدائمين والنمو والتنمية الاقتصاديين بشكل ملموس.

لقد تكلمت ملاوي مراراً وتكراراً مؤيدة لإعادة قبول عضوية جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة، الأمر الذي يتيح لذلك البلد فرصة يستحقها تماماً للمشاركة الفعالة في الشؤون الدولية. وتجد ملاوي أن من الظلم الفادح أن يعاني شعب تايوان المكافح والمحب للسلام من العزلة الدبلوماسية على نحو غير مبرر تماماً. ولذا فإن ملاوي تود أن تناشد عضوية الأمم المتحدة بأسرها لتنظر إلى أبعد من الاعتبارات السياسية الضيقة وأن تواجه الحقائق الجغرافية-السياسية والاقتصادية السائدة على كلا جانبي مضيق تايوان. إن العزلة الدبلوماسية لتايوان تظل مثار دهشة وتمثل تناقضاً في العلاقات المتبادلة. أولاً، يكاد كل بلد يتعامل مع تايوان من حيث التجارة وأشكال التعاون الثنائي الأخرى. وثانياً، إن عزل تايوان ينتهك حق شعبها غير القابل للتصرف في حرية التنظيم داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة.

أخيراً، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على ثقة ملاوي في الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جعل عالمنا مكاناً أفضل للعيش فيه. وأود أيضاً أن أؤكد من جديد التزام ملاوي الثابت بواجباتها ومسؤولياتها كعضو في أسرة الأمم الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيد جيغمي يوسر ثينلي، وزير الشؤون الخارجية في بوتان.

السيد ثينلي (بوتان) (تكلم بالانكليزية): أنهى الرئيس على توليه الدور الصعب المتمثل في قيادة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. إن هذه الدورة تعقد خلال أكثر اللحظات حزناً في تاريخ المنظمة. واسمحوا لي أن

إن حكم الإرهابيين في أفغانستان يلفظ أنفاسه الأخيرة. وأملنا هو أن يبدأ على الفور اندمال الجراح العميقة المؤلمة التي عانى منها الضحايا الضعفاء والأبرياء بشكل متواصل. كذلك نأمل أن يتمكنوا في السنوات القادمة من إيجاد مناخ السلم والأمن الذي عز عليهم زمنا طويلا. وللأسف ستكون فترة التجديد والتعمير على الصعيد الفردي وصعيد الجماعة المحلية والصعيد الوطني فترة طويلة وشاقة لبلد دمره الحرب وما تقترب به من بلياء. إننا نناشد المجتمع الدولي أن يعطي دعما ثابتا لأفغانستان بطريقة تتعاطف وتتجاوب مع احتياجاته الآنية والطويلة الأجل، في الوقت الذي يحترم فيه تماما كرامة شعبها الأبي.

وحتى عندما ندعو إلى تقديم المساعدة الثابتة والملائمة لأفغانستان يجب أن نقر بأن العالم ما زال يترنح من آثار هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وما زلنا لم نشهد بعد الأثر التراكمي على الاقتصاد العالمي، والذي كان يعاني أصلاً من الانتكاس. وهناك أمور أخرى مجهولة تتثير القلق. فمن الواضح أن هناك حاجة إلى تحديد وفهم أفضل لنطاق وحدود الحرب على الإرهاب حتى تهدأ المخاوف من الصدام الأوسع نطاقا الذي يتحدثون عنه الآن. كيف نوجد مناخا يمكن أن يمنع المزيد من تحويل الموارد إلى الدفاع؟ هل ستكون الهجمة مطولة ومبددة لطاقاتنا ومواردنا المشتركة؟ ومن بين هذه الشكوك والشواغل، من الطبيعي أن نقلق على الكيفية التي سيتمكن بها المجتمع الدولي من تحقيق الآمال التي أطلقها إعلان الألفية قبل عام. لقد أصبحت قدرتنا على محاربة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والفقر موضع شك، خاصة ضمن الإطار الزمني الذي وضعناه لأنفسنا.

وفي ظل هذه الخلفية، سيكون التحدي المتعاضم كيفية المشاركة والعطاء في أوقات الحن. كيف يعطي المرء ما يفوق حدود الفائض المتاح للتصرف فيه؟ وبوصفي ممثلا لبلد من البلدان النامية، أقول ذلك دون الرغبة في تقويض

في ذلك اليوم مات جزء صغير من كل إنسان، لأسباب لا يمكن أبدا شرحها أو تبريرها. وبات المجتمع الإنساني في الحقيقة يرتاب في ادعائه بالتحضر.

خطر الإرهاب قبل مأساة ١١ أيلول/سبتمبر لم يتصوره كلية أحد. والذين لم يمستهم بسخطه الشيطاني اعتبروه مجرد مظهر آخر من مظاهر الاستياء الاجتماعي أو السياسي. ولقد أزال المناخ الحالي في كل أركان الدنيا المعولة هذه المفاهيم الخاطئة بقسوة وعنف شديدين. الناس في كل أنحاء العالم يفقدون حريتهم بطرق عديدة مختلفة، سواء بإرادة أو بلا إرادة. ويسود الشعور بالخوف. إن الحرية أغلى من أن يدفع بها ثمننا لأي شيء. والمجتمع المتحضر يجب أن يوفر مزيداً من الحرية، لا أن يجبر بالترويع على التقليل منها.

يجب القضاء على المرض المتسبب في هذا. والنهج الحازم والمنسق من جميع البلدان هو المفتاح الذي لا غنى عنه. ومن أجل تحقيق هذا يجب أن تؤدي الأمم المتحدة الدور الرئيسي. ويجب أن تلهم وتوحد وتعمل. ويجب أن تكون وراء كل جهود البلدان الفردية أو الجماعية أو العالمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة الهامة التي اتخذت زمامها مجلس الأمن بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولكن لا بد أن نتذكر أن تأثيره لن يتحدد بالنص بقدر ما ستحدده الروح التي تقبله الدول الأعضاء وتنفذه بها.

وبوتان من جانبها، ستبذل كل جهد لأداء واجبها بوصفها دولة عضوا ودولة ملتزمة تماما بالقضاء على الإرهاب. وقد وقعت اليوم على الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، وفي الوقت المناسب ستقوم هيئتنا التشريعية بتمهيد الطريق للانضمام إلى الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالإرهاب الدولي.

فقدت أحياءها في حادث تحطم الطائرة التابعة لخطوط أمريكيان الجوية أثناء رحلتها ٨٥٧ البارحة.

يشعر وفدي بسرور بالغ إزاء تولي السيد هان سونغ- ساو مهام رئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة ويظل متأكداً من أن قيادته القديرة ستصل بعمل هذه الدورة إلى النتيجة المرجوة.

كما سعاد وفدي جداً بمنح الأمين العام كوفي عنان جائزة نوبل للسلام لهذا العام عن جدارة واستحقاق. وأود أن أهنئه بحرارة وشريكه في الجائزة، الأمم المتحدة نفسها.

وإنني ممتن جداً لجميع الوفود التي ذكرت اسم أفغانستان وقضيتها وضرورة تقديم المساعدة الدولية إلى أفغانستان.

إن الأحداث المروعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر والحادث الأقل شهرة الذي وقع يوم ٩ أيلول/سبتمبر، وهو قيام قتلة انتحاريين باغتيال القائد الأفغاني العظيم أحمد شاه مسعود، غيرت العالم. وتركز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والعالم بأسره على حرب جديدة، هي الحرب ضد الإرهاب. وقد استنكرت حكومة أفغانستان وشعبها الاعتداءات الإرهابية ضد الولايات المتحدة ولا تزال تستنكر الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وما زلنا بأنفسنا أسرى ورهائن للإرهاب أكثر من أي جهة أخرى. والواقع أن المسلمين الأفغان، خلال سنوات الحرب الـ ٢٣ لم يقوموا بأي عمل إرهابي. إن الإسلام جزء لا يتجزأ من الحياة في أفغانستان ويلقن العدل واحترام الحياة البشرية ويمجد كرامة البشر.

وأقتبس من القرآن الكريم: "ولقد كرمنا بني آدم". (القرآن الكريم، سورة الإسراء - الآية ٧٠).

إن الإسلام، التزاماً منه بتعاليم الديانات الإبراهيمية، يؤكد توكيدا كبيرا على السلام والرحمة وقيمة الحياة

الأهمية الأكبر لجمع العوائد المحلية وتخصيصها من أجل تحقيق الأهداف المحددة. وفي هذا الإطار، ستأتي اللحظة الحاسمة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي سيعقد العام القادم في المكسيك.

من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتم إصلاح مجلس الأمن. فلا يمكننا أن نستمر في الماطلة حول هذه القضية الحيوية. ولا بد أن يصبح المجلس هيئة تمثيلية حقيقية إذا أردنا له أن يكون مجلساً مناسباً ومحترماً وفعالاً. ولا يمكن تحقيق ذلك ما دام إقصاء قارات شاسعة وأعداد كبيرة من سكان العالم عن عمليات صنع القرارات الحاسمة بالنسبة إلى السلم والأمن الدوليين مستمرا. وبدون تمثيل عادل يخاطر المجلس بإضعاف نفسه - التذبذب في صنع قرارات لا تنفذ بفعالية.

إن العواقب الإنسانية والسياسية والاقتصادية الخطيرة للأعمال الإرهابية تستلزم وحدة الفكر والعمل بين جميع الدول. يجب اقتلاع الإرهاب من جذوره. ومع ذلك، ومثلما الحال في إدارة حياتنا اليومية، تقوم الحاجة إلى الموازنة والاعتدال. وتماثلاً مثلما تعتبر أسباب تحليل الذات والتشكيك في أنفسنا بوصفنا كائنات متحضرة أسباباً قاهرة، فإنني يحدوني أمل جاد في أن يتميز نجاح هذه الدورة بعمق الحكمة الجماعية والالتزام باستعادة الأمن الدائم والسلم والحياة الطبيعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رافان فرهادي، رئيس وفد أفغانستان.

السيد فرهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود بالنيابة عن حكومة دولة أفغانستان الإسلامية وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن خالص التعازي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وللأمة الأمريكية، وللأسر التي

بالمحافظة على النظام في المدينة في أعقاب ما ذكره شهود عيان عن قيام قوات الطالبان المنهزمة بنهب موجودات المصرف الوطني ونهب سوق العملات الرئيسي في المدينة وعدد من وكالات المعونة.

وإننا نعرب عن أسفنا العميق إزاء ما حدث من إساءة لمعاملة بعض الأفراد في حالات منعزلة. وقد أصدرنا أوامرنا إلى سلطات الأمن بألا تكتفي بالامتناع عن القيام بمثل هذه الأعمال، وإنما بأن تقوم بالتحقيق الفعال في أية أعمال من هذا القبيل قد تكون ارتكبت وأن تقوم بمنع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل. واسمحوا لي بأن أكرر من جديد أن رغبتنا في تحقيق السلام لصالح جميع سكان بلدنا لا تزال راسخة وأننا لن نتغاضى، حالياً ولا في المستقبل، عن أي عمل غير قانوني يرمي إلى تعطيل العملية الحاسمة المتمثلة في إقامة حكومة متعددة الأعراق تستند إلى قاعدة واسعة وتتسم تماماً بالصبغة التمثيلية في أفغانستان، على النحو الذي تدعو إليه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن دولة أفغانستان الإسلامية، تشيد بالتطورات الجديدة باعتبارها نصراً لا بالنسبة لشعب أفغانستان وحده، ولكن بالنسبة للمجتمع الدولي أيضاً في حملتنا المشتركة ضد الإرهاب.

واسمحوا لي أنؤكد للجمعية أن المكاسب التي حققتها قوات الجبهة المتحدة لدولة أفغانستان الإسلامية على الأرض في كابل، ليست بأي حال من الأحوال دليلاً على نية حكومة دولة أفغانستان الإسلامية احتكار السلطة. غير أن أملنا وطيد في أن يقرر شعب أفغانستان في المستقبل القريب وبصورة ديمقراطية شكل النظام السياسي الذي يرغبه. ونحن في هذا السياق نؤيد بشدة قرارات الأمم المتحدة بشأن أفغانستان، وبالتالي نؤيد توصيات المبعوثين الخاصين للأمين العام إلى أفغانستان، السفير الأخضر

الإنسانية. وهكذا فإنه ينبغي أن يُعترف بالإسلام على أساس المبادئ التي بُني عليها لا على أساس الأعمال الناجمة عن تفسيرات غير مسؤولة بعيدة كل البعد عن الإسلام الحقيقي. إن هذه التفسيرات غير المسؤولة تستند إلى تفكير بدائي طائفي، وأخص منها بالذكر السياسات الرجعية ضد المرأة التي لا مكان لها في الإسلام.

وبوقوف التحالف العالمي الواسع القوي إلى جانب الشعب الأفغاني، فقد تمت تبرئته اليوم، في الكفاح القويم الذي خاضه دون مُعين ولكن بكل شجاعة على مدى السنوات السبع الماضية، ضد الإرهاب والتطرف وضد القوى الإرهابية لمرتزقة الطالبان وحلفائهم عبر الحدود وحلفائهم الدوليين، وعلى رأسهم منذ عام ١٩٩٦ منظمة القاعدة الإرهابية التابعة لأسامة بن لادن.

في هذه الأوقات العصيبة، التي يجري فيها تحرير شعب أفغانستان من حكم الطالبان، وعندما تفرق قوات الطالبان من المدن الاستراتيجية عبر أرضنا، بما في ذلك العاصمة كابل، يصبح من الواضح الجلي أن سكان هذه المدن من المدنيين وشعب أفغانستان بأسره، الذين قدموا الدعم لقوات التحرير التابعة للجبهة المتحدة لدولة أفغانستان الإسلامية، يستحقون إلى أبعد حد ممكن قيام حكومة يمكن أن يعهد إليها بالاهتمام برفاهه على نحو سليم.

يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في سلسلة من الأحداث التي جرت بسرعة في كابل وما حولها، كان يعتقد بأن مرتزقة الطالبان وحلفاءهم من الإرهابيين متمكنون من مواقعهم، إلا أنهم تخلوا عن المدينة على عجل، متسببين في فراغ في السلطة.

وبوجود العاصمة كابل على شفا الفوضى والاضطراب، لم يكن أمام القوات الحكومية من خيار سوى إرسال قوة شرطة محدودة إلى المدينة. وقد جاء القرار

والأوزبك والأيماك والتركمان والبلوشي وكل الطوائف الأخرى.

فهذه الطوائف جميعا هي التي تؤلف أفغانستان اليوم. ولن تكتمل أفغانستان بغير هذه الطوائف. فلقد ظلت جميعها تعيش قرونا طويلة في سلام فيما بينها دون سفك للدماء، وأسهمت كل طائفة في بناء أفغانستان، وضحت تضحيات غالية في مقاومة أشكال الاحتلال الأجنبي المتكررة. وظلت هذه الطوائف جميعا تقاوم طيلة قرون القوى الأجنبية المسيطرة. وأثبت التاريخ أن أفغانستان لن ترضخ للاحتلال الأجنبي أو الغزو.

ولا تريد الجبهة المتحدة في دولة أفغانستان الإسلامية سوى سيادة القانون على أساس القيم الإسلامية والديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان الأساسية والسلام والوحدة والتعمير الجدي. ونحن نود من صميم قلوبنا أن نتمسك بحقوق الإنسان لكل الناس على أرضنا - رجالا ونساء. ونرغب في التقييد بقرارات الأمم المتحدة وسيادة القانون وبالأعراف والمبادئ الدولية. ونقدر تقديرا عاليا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل إيجاد حل لأفغانستان، وندعم كل مساعي وتدابير الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي.

ويجب ألا تخضع حكومة أفغانستان المقبلة بعد ذلك لأي حكم فردي كالذي استمر طويلا في أفغانستان. ويجب أن ينعم شعب أفغانستان كما تنعم أي أمة أخرى بالاحترام والتعاون الصادق من جيرانها. كما يجب ألا تتنازل حكومة أفغانستان المقبلة فتتحول إلى مجرد "منطقة نفوذ"، بل يجب أن يعترف بها دولة ذات سيادة بأدق ما في الكلمة من معنى. فتقرير المصير بالنسبة لأفغانستان يعني ألا يكون لأي بلد في العالم حق نقض لما يقرره الأفغان لأنفسهم.

ولا شك في أن الاعتراف بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل والسيادة الكاملة لأفغانستان تستتبع بطبيعة

الإبراهيمي والسفير فرانسيس فندريل، وسنبذل قصارى جهدنا في سبيل تنفيذ العملية.

إن دولة أفغانستان الإسلامية تحترم تماما اتفاقها الموقع في روما مع ممثلي عملية روما بقيادة ملك أفغانستان السابق، محمد ظاهر شاه وتظل ملتزمة بتنفيذ ذلك الاتفاق.

وتجدد أفغانستان نفسها اليوم في أزمة إنسانية طاحنة - أزمة لم يشهدها العالم في الأزمنة الأخيرة. ومع اقتراب فصل الشتاء يواجه شعبنا المجاعة. وسيموت أولادنا لعدم توافر ما يكفي من الغذاء ليقوم أودهم في الشتاء. وبدأت وكالات معونة كثيرة مغادرة أفغانستان بعد أن أصبح واضحا أن حملة القصف سوف تبدأ.

وعلى مدى عدة سنوات فر عشرات الآلاف من المدنيين من البلد أو تشرّدوا داخليا. الأفغانيون لا يطلبون معروفا. فهم يرغبون أولا وأخيرا في العودة إلى المواقع التي كانوا فيها قبل عام ١٩٧٨ - ميدانا ممهدا يستطيعون فيه أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم وأن ينموا. ولن يمهد الميدان عشرون مليون لغم أو بنى أساسية مهدمة أو غير موجودة تقريبا أو معدل أمية بالغ الارتفاع. بل إن ما يعيد بناء أمتنا هو جزء ولو بسيط من الفوائد التي جناها المجتمع الدولي من تضحيات الأفغان.

وشغلنا اليوم هو إيجاد حل لأفغانستان حتى وإن استمرت زيادة المشاكل وحدثت تغييرات يومية. ولكن علينا الآن، وليس فيما بعد أن نفكر في شعب أفغانستان وفي توفير السلام له بعد هذه السنين الطويلة من الحرب.

ولا بد من إقامة حكومة عريضة القاعدة بطرق من بينها اللويا جرجا - الجمعية الكبرى. ويجب أن تمثل جميع الفئات العرقية تمثيلا عادلا وملائما وأن يكون لها صوت في هذه الحكومة الموسعة. ولا بد أن تمثل في هذه الحكومة الموسعة تمثيلا عادلا لطوائف الحضارة والبشتون والطاجيك

ويجب أن يبدأ التأهيل بمعالجة المشاكل الإنسانية، بما فيها أزمة المشردين داخليا واللاجئين الملحة. ويجب أن يكون البرنامج الأطول أجلا لتعمير أفغانستان برنامجا شاملا، ويجب أن يجري بمقتضاه إعادة بناء المرافق بمختلف أنواعها، من طرق وجسور ومستشفيات ومدارس وجامعات للبنين والبنات. لقد عمد المرتزقة من الطالبان إلى جعل الفتيات أميات. ويجب الاضطلاع بجهود تعليمية ضخمة ترمي إلى أن يتعلم شبابنا حرفا وأن يصبحوا جيلا للتجديد في بلدنا. ويجب إزالة الألغام الأرضية البالغ عددها ٢٠ مليون لغم، لكي يتمكن الناس من زراعة أراضيهم ولكي لا يضطروا إلى الاعتماد على الخشخاش وحده مصدرا للرزق.

ويجب أن يتضمن برنامج التعمير الأفغاني برنامجا لليتامى والأرامل. ويجب أن يقدم برنامج التعمير الأفغاني المساعدة المباشرة لأرض أفغانستان وشعبها اللذين عصفت بهما الحرب ودمرتهما. وينبغي للأفغان في الشتات في جميع أنحاء العالم أن يعودوا من أجل المشاركة في برنامج التعمير الأفغاني والمساعدة على بناء بلدهم.

واعتقد أننا سنتمكن، بفضل الله تعالى، من إعادة بناء أفغانستان وسيمكن لأفغانستان أن تعيش مرة أخرى في سلام مع جيرانها وأن تتمكن من الإسهام في ازدهار المجتمع الدولي.

ختاما، أناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تبني رؤية جديدة لأفغانستان. رؤية تخلف وراءها الموت والدمار اللذين حلا بشعبها طيلة سنوات عديدة، رؤية قوامها التسامح والوحدة وبناء روح أفغانستان الجديدة، رؤية تمنح كل شخص في أراضيها الأمل في السلام. ويجب أن ينبع التغيير من كل شخص يسمى نفسه مسلما وأفغانيا، كما أنها يجب أن تنبع من كل بلد يسمى نفسه صديقا لأفغانستان.

الحال تعاونا اقتصاديا وتجاريا. ومن ثم تشجذ سيادة أفغانستان كل الجهود لتوسيع علاقاتها مع كل جيرانها. ومن فيهم باكستان. والتدابير من قبيل الانفتاح على باكستان وفتح طرق العبور الرئيسية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ينبغي أن تتخذ. فلا بد لأفغانستان من أن توسع علاقاتها مع كل البلدان المجاورة لها. فملتقى الطرق في قلب آسيا يقع في أفغانستان، وتعتمد تنمية اقتصاد بلدنا والتنمية الدولية بقدر كبير على استغلال هذا المورد بطريقة تقدمية ومنفتحة.

ولست بحاجة إلى أن أذكر الأعضاء اليوم بأن أفغانستان المستقرة تعني استقرار باكستان واستقرار آسيا الوسطى. أما أفغانستان المهملة والمدمرة فهي مصيبة للمنطقة كلها وللعالم أجمع.

ويجب على شعب أفغانستان أن يقرر شكل الحكومة التي يرغب فيها ويجب ألا تهيمن طائفة عرقية واحدة، كما لا يجوز لأي جار لأفغانستان أن يحرّض سرا أو علنا طائفة ضد أخرى. وقد آن الأوان لأن يفكر شعب أفغانستان في مستقبله ولأن يلتئم شمله. وعلى الجميع أن يعملوا سويا من أجل بلدهم كما عملوا طوال القرون السالفة. وإنني، وكل أفغاني، نلتطع إلى عودة الحياة الطبيعية وإلى أن نعيش في سلام.

نحن دولة أفغانستان الإسلامية، ونحن، الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، علينا واجب إعادة بناء أفغانستان. ولا مناص من أن تكون لدينا خطة تعمير لأفغانستان، واسعة وشاملة، بقيادة الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتناول تعمير أفغانستان بنفس الجدوية التي يتناول بها الحرب ضد الإرهاب. وأؤكد أن التعمير وزرع الأمل في نفوس الناس سيؤدي دورا أكبر من أي دور يمكن للحرب أن تؤديه في استئصال شرور كالإرهاب وبذور الإرهاب.

والفقر متفش وما زالت الفجوة الاقتصادية تزداد اتساعا بين الشمال والجنوب وما زالت آفة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تنتشر في العالم. وتسوء حالة الأمم في جميع أنحاء العالم من جراء العواقب الناتجة عن ذلك وتطالب باتخاذ إجراءات عاجلة وفورية.

لقد هزت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ضمائر جميع البشر الجديرين بالاحترام. ونحن في الصومال ندرك ألم شعب الولايات المتحدة ومعاناته على نحو عميق وخاص جدا. فقد تعرض شعب الصومال لسيطرة الإرهاب على يد أباطرة الحرب. ولهذا، فنحن في الصومال ندرك تمام الإدراك معنى فقدان الأحباء. وأود أن أقول إن مرتكبي جرائم ١١ أيلول/سبتمبر الشائنة والفظيعة لا يمتون بصلة إلى الإسلام أو الدين الإسلامي. فالإسلام يدعو إلى السلام في روح الفرد ومع جيرانه ويدعو إلى التسامح والتعاطف.

وأود أن أكرر تعازينا القلبية والصادقة لأسر الضحايا ولشعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها في خسارتهم الفادحة. وما زلنا نشاطرهم أساهم وألمهم.

إن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية غير الإنسانية فرضت تحديات جديدة على السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تركز مكافحتنا للإرهاب على العمل الجماعي من جانب المجتمع الدولي وعلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. والاستجابة الفورية والقوية من مجلس الأمن والجمعية العامة، بما فيها اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تجسد نهجنا الجماعي في مكافحة الإرهاب. وتؤيد حكومة الصومال تأييدا كاملا قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتلتزم التزاما صارما بترجمة أحكامه إلى أفعال.

وفي ضوء ما تقدم، يجدر بي أن أذكر أن الإرهابيين سيستغلون حالات الظلم واللامساواة، بالإضافة إلى

ويجب على أصدقائنا وجيراننا أن يمنحونا حسن النية لكي نحكم أنفسنا بأنفسنا، ونحافظ على خصوصياتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ليس لي إلا أن أتمنى كل خير لممثل أفغانستان ولشعبه وبلده في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ العالم.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد عبيدي حاشي، رئيس وفد الصومال.

السيد حاشي (الصومال) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب بالنيابة عن حكومة بلادي أحر تهانتي للسيد هان سيونغ - سو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأثق بأنه، بخبرته وتفانيه الشديد، سيقود أعمال هذه الدورة بنجاح. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشكر سلفه، سعادة السيد هاري هولكيري، على قيادته الممتازة للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أتقدم بأحر تهانينا لسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام، على انتخابه لفترة ثانية وعلى حصوله، والأمم المتحدة، على جائزة نوبل للسلام.

في العام الماضي، في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد هنا في نيويورك، وقف رئيس الصومال، فخامة السيد عبيدي قاسم صلال حسن، أمام الجمعية بعد غياب الصومال من الساحة الدولية نحو عقد. وكانت تلك لحظة تاريخية هامة بالنسبة لبلادي، التي لا تزال تناضل من أجل الخروج من هوة الصراع لتحتل من جديد مكانتها كعضو نشط في الأمم المتحدة. وأؤكد من جديد عميق امتناننا للمجتمع الدولي لترحيبه بعودتنا إليه.

في القرن الماضي شهدت الإنسانية منجزات عظيمة تستحق الثناء في المجالات السياسية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية. ورغم تلك المنجزات، ما زلنا نواجه التحديات التي يجب التصدي لها على نحو كامل. فالصراعات كثيرة

تقييم سلامة مصادر هذا النوع من المعلومات ومدى موضوعيتها.

نحن مجتمع شفاف ومفتوح وعلى استعداد للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة ومع الدول في هذا الخصوص. وحكومة الصومال مستعدة لدعوة وسائط الإعلام وغيرها من الأطراف المهتمة لزيارة بلدنا للتحقق من الوقائع في الميدان. أولاً، إننا بحاجة لرؤية الدليل وتقديم الحقائق أولاً. وثمة مبدأ أساسي في القانون والعدالة الطبيعية مفاده أن كل شخص تفترض براءته حتى تثبت إدانته. وينطبق هذا المبدأ في رأينا بالمثل على الدول.

وإننا نقترح، في ضوء قلق بلدي الشديد إزاء هذه الاتهامات، تشكيل لجنة دولية للتحقيق تحت إشراف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتحقيق في هذه الادعاءات. كما نقترح أن تحدد اللجنة احتياجات الصومال فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن على استعداد تام للتعاون مع اللجنة المقترحة، لدى تشكيلها، في تنفيذ ولايتها.

وكما ذكرت من قبل، فإن حكومة الصومال قد تولت السلطة منذ ما يقرب من عام وثلاثة أشهر. وخلال هذه الفترة واجهت الحكومة تحديات قاسية، من حيث تعزيز الأمن أساساً في العاصمة وغيرها من المناطق. وقد نجحنا في تسريح ٢٥ ٠٠٠ فرد من الميليشيات وأنشأنا مراكز للشرطة ونشرنا ٣ ٠٠٠ ضابط شرطة في العاصمة. وتم البدء في تطبيق نظام قضائي، فأصبحت المحاكم تعمل، وتحصل الحكومة الضرائب لأول مرة منذ عقد من الزمان.

وما برحت حكومة الصومال تسعى لإحلال السلام الدائم في الصومال من خلال الحوار مع الخارجين عن عملية عرتا. ويتفق ذلك مع الميثاق الوطني الانتقالي والقرارات التي

الصراعات في الدول الهشة وغير المستقرة. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام أدبي بتقديم العون إلى تلك الدول في شكل بناء السلام بعد الصراع والتعمير الوطني، بحيث لا تصبح معرضة لقوى الإرهاب البغيضة. وفي هذا السياق، نرحب بالبيان الذي أدلى به فخامة الرئيس جورج بوش في الجمعية، حيث أعرب عن استعداد حكومة الولايات المتحدة لتقديم المساعدة للبلدان التي تفتقر إلى الموارد الكافية لمكافحة الإرهاب.

والدليل على ذلك هو الحالة السائدة في بلدي حيث وجد فراغ سياسي ولم تكن هناك حكومة على مدى عقد من الزمان.

وقد تولت حكومة الصومال الحالية الحكم منذ ما يقرب من عام وأشهر قليلة. وهي حكومة ورثت مؤسسات مدمرة وهياكل أساسية محطمة. وليس أمام المجتمع الدولي للتعامل مع الصومال سوى خيارين: إما رؤية البلد وهو يتراجع ثانية إلى حالة الفوضى والتشوش أو دعم الدولة الصومالية المناضلة بتزويدها بالموارد الضرورية حتى تتمكن من القيام بدور هام في محاربة الإرهاب. إن حكومة الصومال بحاجة إلى مساعدة عاجلة وكافية من المجتمع الدولي حتى يكون باستطاعتها الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

واسمحوا لي في هذا المنعطف بأن أتناول التقارير الدائمة في وسائط الإعلام وغيرها زاعمة، ضمن أمور أخرى، وجود معسكرات للإرهابيين في الصومال. أولاً، أود أن أبين مؤكداً أن حكومة الصومال لا تأوي أي إرهابيين ولا تمنحهم قواعد أو معسكرات تدريب. إن حكومتي لم تمنح ولن تمنح لهم أي ملجأ. وسنلقي القبض على أي إرهابي معروف يأتي إلى شواطئنا ونسلمه على الفور. ثانياً، نحن نريد أن نتحدى حقيقة هذه التقارير. فمن المهم أيضاً

البلد بحاجة إلى مساعدة مكثفة من أجل التعمير وتأهيل بنيته الأساسية ومؤسساته. ونحن بحاجة ماسة للمساعدة والإريحية من المجتمع الدولي. وآمل أملاً صادقاً أن يستجيب المجتمع الدولي على نحو بناء لمناشدتنا بطلب المعونة العاجلة الماسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

وقد طلب اثنان من الممثلين الكلمة لممارسة حق الرد. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد سنغيزير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أعرب وزير خارجية جمهورية أرمينيا، السيد فارتان أوسكانيان اليوم مرة أخرى عن حزنه لعدم وجود علاقات دبلوماسية مع تركيا المجاورة. داعياً تركيا إلى الدخول في حوار، زاعماً في نفس الوقت بأن أرمينيا ليست على استعداد لأن تسمح لماضيها المحزن بأن يحدد تصرفاتها في المستقبل.

ومن المؤسف أن ما ألح إليه السيد أوسكانيان اليوم يفيد بشيء مغاير. إن أرمينيا ما زالت مستعدة لاستغلال ماض محزن بالفعل. إلا أن آخر شيء نحتاجه في هذه الجمعية اليوم هو إثارة الكراهية. وفي حين أننا لا ننفي أو ننسى المعاناة والمأساة التي نزلت بكافة شعوب الأناضول والقوقاز، فإننا نأسف للغة التي اختار السيد أوسكانيان أن يستعملها اليوم. إن أرمينيا تطاردها أشباح نسخة مشوهة من تاريخ ينعكس على وثائق تأسيسها. وهي تواصل احتلال ناغورني - كاراباخ وغيرها من أراضي أذربيجان.

اتخذتها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية، علاوة على البيان الرئاسي الصادر من مجلس الأمن بشأن الصومال.

واسمحوا لي أن أشير أيضاً في هذا الصدد إلى مبادرات هامة عديدة اتخذت للنهوض بالمصالحة الوطنية والسلام في الصومال. وإننا نتقدم بشكرنا العميق وتقديرنا لجميع البلدان التي أسهمت في السعي من أجل إحلال السلام في الصومال.

واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أشيد على الأخص برئيس جمهورية جيبوتي السيد اسماعيل عمر غيله، وبحكومة جيبوتي لإسهامهما الملموس المتواصل والإيجابي في عملية المصالحة الوطنية. كما أود أن أشكر السيد عمر البشير رئيس جمهورية السودان والرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) لدعمه المستمر للصومال وسعيه لإحلال السلام الدائم في البلد. وما زالت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) تقوم جميعاً بدور بناء في هذا الصدد ونحن نشكرهم على ذلك.

وختاماً، أود أن أعرب بالنيابة عن رئيس بلدي عن شكرنا للرئيس دانيال آراب موي للجهود التي بذلها مؤخراً من أجل أن يسود السلام في الصومال. وكانت أحدث مبادرة للرئيس موي هي تنظيم اجتماع عقد مؤخراً في نيروبي في الشهر الماضي. وقد ضم الاجتماع رئيس جمهورية الصومال وبعض الجماعات المعارضة. وقد تم التوقيع على بيان مشترك، ينص على مبادئ يمكن أن تستند إليها المحادثات المقبلة. ونحن نتوقع عقد اجتماع عريض القاعدة في وقت قريب.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى بأن أؤكد أن الصومال بلد مناضل يعمل في سبيل تحقيق السلام. وهذا

نصف قبرص تقريباً لا يحق له استعمال لفظ "الاحتلال" في الأمم المتحدة أو استعماله بالإشارة إلى البلدان الأخرى.

لقد ظلت تركيا تستغل مسألة إبادة الأرمن لتدمير جميع الجهود المبذولة لتطبيع علاقاتنا مع تركيا وإقامة علاقات حسن جوار بين شعبينا. وقد كرّر وزير خارجية بلدي لتوه منذ ساعة ندائه وأكد استعدادنا للاشتراك في حوار بناء مع تركيا دون أية شروط مسبقة. ويحدونا الأمل في ألا تذهب ندائاته تلك هذه المرة أدراج الرياح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت تركيا الكلام مرة ثانية في ممارسة لحق الرد. وينبغي أن تقتصر المداخلة الثانية، وفقاً للقواعد، على خمس دقائق.

السيد غينغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أفهم هذا، وبوسعنا أن نمضي على هذا القرار مع زميلي الأرمني، ولكنني سأكتفي بما كتبه البروفيسور برنارد لويس في جريدة هآرتس يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨:

"يريد الأرمن أن يستفيدوا من كلا العالمين. فهم من ناحية يتكلمون باعتزاز عن نضالهم ضد الطغيان العثماني، بينما يقارنون مأساتهم من ناحية أخرى بمحرقة اليهود".

وهذا بالضبط ما يحدث الآن.

وقد قال السيد بوغوص - نوبار نفسه، وهو زعيم أرمني بارز، إن الأرمن كانوا خلال الحرب العالمية الأولى من الأطراف المحاربة فعلياً منذ بداية الحرب. ومضى يقول إنهم قاتلوا إلى جانب الحلفاء على جميع الجبهات.

وما أود أن أبرزه هنا هو أن تركيا لم تنكر قط معاناة الجنس الأرمني الموهوب، ولكن الأرمن يريدون منا أن لا نكرّم سوى موتاهم، بينما نقول إنه ينبغي تكريم موتى

وعلى أي مستوى، يعتبر حكم السيد أوسكانيان على تركيا قائماً على تزيف التاريخ. وهم يرفضون حتى اليوم أن ينظروا إلى معاناتنا ويرفضون الاعتراف بمسؤولية القيادة الأرمنية المتطرفة الثورية المجردة من المشاعر عن الحوادث المؤلمة التي وقعت. وتعرف الحكومة الأرمنية جيداً ما هي متطلبات الحوار الصادق وتحسين العلاقات. وهذه العناصر غابت اليوم عن البيان الذي أدلى به السيد أوسكانيان.

السيد كازويان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): ليست مسألة الإبادة الجماعية للأرمن بحاجة إلى إثبات. فعندما يختفي مليوناً نسمة فجأة، خلال بضعة أسابيع، من وطنهم التاريخي الذي عاشوا فيه طيلة ٣٠٠٠ عام، فلا يمكن أن ينتج هذا إلا عن إبادة جماعية أحكم تديرها وتنفيذها. وعندما يُعَدَمُ المئات من المفكرين الأرمن المقيمين في اسطنبول، ومن بينهم الأعضاء الأرمن في البرلمان التركي، في يوم واحد دون محاكمة، فلا يمكن أن ينتج هذا إلا عن إبادة جماعية. هذا أمر واضح لا ريب فيه. وهو ليس واضحاً لنا وحدنا بل أيضاً لعدد كبير من الدول التي سلّمت رسمياً بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الأرمني وأدانتها.

وثمة دليل أكثر من جدير باهتمام الأمم المتحدة يؤيد موقفنا، وهو ما جاء على لسان رافائيل ليمكين، صاحب عبارة "الإبادة الجماعية"، وأحد مؤلفي اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. فقد قال ذات مرة إن المجتمع الدولي بحاجة إلى تلك الاتفاقية لكي يحول دون تكرار ما حدث للأرمن خلال الحرب العالمية الأولى ولليهود خلال الحرب العالمية الثانية.

أما عن مسألة احتلال أراضي البلدان الأخرى، فنرى أن البلد ذاته الذي ارتكب جريمة العدوان وما زال يحتل

الأرمن والأتراك، وغيرهم من الشعوب، على حد سواء. وأكتفي بهذا القدر. ونظراً للتبجح الذي تتسم به تركيا، فلا تزال القوات التركية موجودة في قبرص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت أرمينيا التكلم مرة أخرى ممارسةً لحق الرد.

السيد كازويان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أوجه اهتمام زميلي التركي إلى أن الجانب الأرمني ليس هو الذي عقد المقارنة بين الإبادة الجماعية للأرمن وبين محرقة اليهود. فقد كنت، على قدر تذكّري، أقتبس من كلام السيد رافائيل ليكنين، واضع مصطلح "الإبادة الجماعية"، وكان من المصادر الموثوق بها في هذا الشأن. أما عن معاناة الجانب التركي، فأظن أنه لا يوجد مجال للمقارنة مطلقاً بين معاناة الجلاّد ومعاناة ضحاياه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أرى الآن أن قبرص قد طلبت أن تمارس حقها في الرد.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية يا سيدي بأن أعرب عن سعادتي الشديدة برئاستكم لدورة الجمعية الحالية. ولم أستطع الجلوس والإصغاء إلى بلدي وهو يوصف بأنه ضحية للاحتلال دون أن أطلب الكلمة. إنه احتلال بالفعل. وقد اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٥٣/٣٧ في هذه القاعة ذاتها. ويدعو هذا القرار إلى انسحاب قوات الاحتلال من جمهورية قبرص ويطالب جميع الدول الأعضاء باحترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدها. كما يهيب بجميع الدول الأعضاء أن تمد يد العون لجمهورية قبرص حتى تمارس حقها في السيادة على إقليم الجمهورية بأكمله.

ولم تفعل تركيا ذلك بطبيعة الحال. وأسوأ من ذلك أن تركيا نفسها صوتت تأييداً لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩). وتأيّد هذا القرار ذاته بموجب قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤)، الذي طالب بانسحاب القوات الأجنبية. والآن، وبعد أن التمسّت توجيه زملائي الأعضاء، أقول لك إننا عندما نشير إلى كلمة "بند" فإننا نتحدث هنا عن المناقشة العامة. وعليه، تكون قد استنفدت المرتين المسموح لك فيهما بأخذ الكلمة اليوم. ومع ذلك، فقد علمت أن بإمكانك أن تأخذ الكلمة غداً، إن كانت هذه رغبتك.

ولم تفعل تركيا ذلك بطبيعة الحال. وأسوأ من ذلك أن تركيا نفسها صوتت تأييداً لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩). وتأيّد هذا القرار ذاته بموجب قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤)، الذي طالب بانسحاب القوات الأجنبية.

تنظيم الأعمال

الرئيس في مقعد الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن المكتب، كما أعلن اليوم في يومية الأمم المتحدة، سيجتمع يوم الخميس ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٨/٣٠، في غرفة الاجتماعات ٤ للنظر في طلب مقدم من المهند عُمّ في الوثيقة A/56/614.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.